# جامعة قاصدي مرباح ورقلة

## كلية الحقوق والعلوم السياسية

### قسم العلوم السياسية


مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية

شعبة: العلوم السياسية

تخصص: تنظيم سياسي وإداري

# آليات مكافحة الفساد في سياق الحراك الشعبي فيفري2019 بالجزائر


إعداد الطالبة:

- صباح بوحفص

إشراف الأستاذ:

د. مسلم بابا عربي


أعضاء لجنة المناقشة:

| | |
|---|---|
| أ. بوعافية محمد صالح | رئيسا |
| د. مسلم بابا عربي | مشرفا ومقررا |
| أ. إيدير عائشة | مناقشا |

نوقشت وأنجزت يوم: 2020/09/16

السنة الجامعية:2020/2019م

**بِسْـــــــــــــمِ اللهِ الرحْمَـــــــنِ الرَّحِيـــــــــمِ**

**" ظَـهَرَ الفَسَـادُ فِـي البَـر وَالبَحْـرِ بِمَـا كَسَبَتْ أَيْـدِي النَّـــاسِ لِيُذِيـــقَهُمْ بَـعْضَ الـذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُـــونَ "**

**الآية 41 من سورة الروم**

# إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى من أنزل في حقهما الرحمان قوله بعد

بسم الله الرحمن الرحيم

" وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا "

إلى من نورت حياتي بحبها ودعواتها "أمي الحبيبة"

إلى "أبي الغالي" الذي يدعمني دائما في مسيرتي

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى صديقاتي وزملائي وأقاربي

إلى كل من يحملهم قلبي ولا تحملهم هذه الورقة.

بوحفص صباح.

# شكر وعرفان

الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى اله وصحبه أجمعين

أشكر الله عز وجل وهو المستحق للحمد والثناء على فضله.

أقدم شكري

إلى فضيلة الأستاذ المشرف " **بابا عربي مسلم**" الذي قدم لي النصح والتوجيه لانجاز هذا العمل وأسال الله أن يجزيه خيرا.

وجزيل الشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة

إلى كل من أشرف على تعليمي من الابتدائي إلى الجامعة.

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد.

بوحفص صباح.

**الملخص:**

تتناول هذه الدراسة آليات مكافحة الفساد في سياق الحراك الشعبي بالجزائر فيفري2019، قصد الكشف عن دور الحراك الشعبي في مسار محاربة الفساد، وكذا أهميته في خلق إرادة سياسية للعمل على تفعيل آليات مكافحة الفساد وتطبيق القانون.

وتبين لنا النتائج التي توصلنا إليها أن للحراك الشعبي له تأثير على مسعى محاربة الفساد من خلال الضغط على الحكومة في تفعيل لآليات مكافحة الفساد، وإضعاف القوة الخفية التي كانت تحكم البلاد خلال المرحلة الماضية، كما فتح المجال أمام القضاء للبدء بالتحقيق في قضايا فساد كبيرة كان يسودها التعتيم ومتابعة ابرز المسؤولين السياسيين ورجال الأعمال المتورطين في نهب المال العام.

**كلمات مفتاحيه:** الفساد، آليات مكافحة الفساد، الحراك الشعبي2019، الفساد السياسي، قضايا الفساد، الإرادة السياسية، العدالة.

**Abstract:**

This study deals with anti-corruption mechanisms in the context of the popular movement in Algeria of February 2019, in order to uncover: The role of the popular movement in the course of combating corruption, as well as its importance in creating a political will to work on activating mechanisms Combating corruption and law enforcement. Our findings show us that the popular movement has an impact on the endeavor to fight corruption through Pressuring the government to activate anti-corruption mechanisms, and weakening the hidden power that used to govern the country During the last phase, it also opened the way for the judiciary to start investigating large corruption cases that were prevalent Blackout and following up the most prominent political officials and businessmen involved in plundering public money.

**Key words:** corruption, anti-corruption mechanisms, the popular movement 2019, political corruption, corruption cases, political will.

# مقدمة

## مقدمة:

الفساد آفة خطيرة اجتاحت كل المجتمعات المعاصرة بغض النظر عن طبيعتها أو تصنيفها مستغلا كل الظروف الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية لزيادة مجالات انتشارها رغم إدراك المجتمع الدولي بخطورته بالآثار السلبية المترتبة عنها، فقد أصبحت هذه الظاهرة جزء لا يتجزأ عن حياة الأفراد وممارستهم اليومية لدرجة اقتناعهم أحيانا بمشروعية الأفعال التي يقومون بها وضرورتها لتلبية حاجاتهم الفردية، حيث يكمن الفساد بالدرجة الأولى في استغلال السلطة العامة من أجل تحقيق مكاسب وأرباح على حساب المصلحة العامة دون أي اعتبار للقوانين والتشريعات أو حتى المعايير الأخلاقية داخل المجتمعات.

ونظرا لكون الفساد آفة عميقة ومعقدة، ونظرا لتعدد صور وأنماط هذه الآفة وازدياد جسامتها وخطورتها، لم تعد ظاهرة الفساد مقتصرة على الصعيد المحلي فقط بل أصبحت ظاهرة عالمية باختراقها للحدود الوطنية خاصة في ظل ما يشهده عالمنا المعاصر من تقدم علمي وتكنولوجي هائل، نتج عنه تطور وسائل وأساليب جرائم الفساد، لذلك أصبح الاهتمام دولي و وطني لمكافحة هذه الظاهرة وردعها.

فالانتشار الواسع للفساد وما يترتب عنه من أضرار بالمجتمعات حث الحكومات على بحث سبل مكافحته على كافة المستويات الدولية والإقليمية والوطنية، ان الاهتمام المتزايد بالظاهرة ، صاحبه تزايد في عدد المنظمات الأهلية والدولية الناشطة في هذا المجال. وأصبحت فكرة مكافحة الفساد من المسلمات التي لا يجرؤ أي طرف على التقليل من شأنها، إضافة إلى ذلك فان تبني معظم الهيئات الدولية لهذه المسألة ضمن برامج أعمالها، قد أدى إلى تجدير وترسيخ الفكرة عالميا.

ظهرت محاولات تتسم بالجدية في دراسة ومناقشة مشكلة الفساد من جميع جوانبها وأثارها المقيتة خاصة من طرف هيئة الأمم المتحدة، وبعد الانشغالات والتطلعات المعبر عنها من المجتمع الدولي أقدمت هيئة الأمم المتحدة على إثراء القانون الدولي وبتزويده بالية مكافحة ظاهرة الفساد وهي اتفاقية أقرتها الجمعية العامة في2003/10/31 حيث انضمت الجزائر إلى هذه الاتفاقية وصادقت عليها. وبهذا أصبحت ملتزمة بإتباع مسار الإصلاحات السياسية والمؤسساتية والاقتصادية الرامية إلى ضمان إرساء دولة الحق والقانون وترسيخ قواعد الشفافية في تسيير شؤونها العمومية.

تعيش الجزائر على غرار الدول النامية حالة من التفاقم المتزايد للفساد بدرجة خرج عن نطاق التحكم، حيث انتشر بمختلف أنواعه ومستوياته سواء الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية وحتى المستوى الثقافي، وهذا ما جعل مسألة مكافحة الفساد تحتل صدارة مطالب الحراك الشعبي الذي عرفته الجزائر خلال سنة2019. فكان من الواضح أن أهم مظاهر عجز منظومة الحكم السابقة هو تفشي مختلف مظاهر الفساد السياسي والمالي. بحيث شاعت الممارسات المافيوية واستباحة المال العام من خلال تعدد أشكال التعدي عليه، بين تبديد الأموال العمومية وإبرام الصفقات المشبوهة المخالفة للتشريع، وهي أعمال وجدت بيئة خصبة في ظل منظومة سياسية غيبت فيها مقومات الرقابة والمحاسبة والمسائلة. لقد كانت المطالب بمحاربة الفساد ومحاسبة المسؤولين الفاسدين من أهم مطالب الحراك الشعبي في الجزائر.

وانطلاقا مما سبق تتخذ هذه الدراسة من آليات مكافحة الفساد في سياق الحراك الشعبي موضوعا للبحث بغرض دراسة طبيعة الإجراءات المتخذة لمواجهة ظاهرة الفساد والنتائج التي تحققت في ظل الحراك الشعبي الذي أعطى الدافع لمباشرة حملة محاسبة المتورطين في قضايا الفساد.

## أهمية الموضوع:

تكمن أهمية دراسة موضوع:" آليات مكافحة الفساد في الجزائر في سياق الحراك الشعبي2019"، في محاولة معرفة حقيقة معركة مواجهة الفساد في الجزائر، والسعي لتشخيص مختلف مظاهر الفساد، وإبراز أثارها السلبية على المجتمع الجزائري، وكذا السبل المنتهجة في مكافحة هذه الظاهرة في ظل وعي الشعب الجزائري بضرورة تغيير النظام القائم، الذي يعتبره بؤرة الفساد.

كما تبرز أهمية الدراسة في أنها تسعى إلى الكشف عن الإجراءات والآليات القانونية التي رصدها المشرع الجزائري لمكافحة الفساد، وكذا الأجهزة المتخصصة في هذا الحقل على غرار الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته والديوان المركزي لقمع الفساد، وكذا الأجهزة القضائية والإدارية المعنية بالمكافحة بما يساعدهم في توجيه أعمالهم وتقويمها وإعادة بناء إستراتيجية شاملة للحد من الفساد.

## أهداف الدراسة:

نهدف في هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:
1/ تحليل ظاهرة الفساد وتحديد معالمها.
2/ تحليل واقع الفساد في الجزائر ومدى خطورة انتشاره في بلادنا.
3/ نهدف إلى معرفة مدى تأثير الدعم الشعبي لمسعى محاربة الفساد.
4/ إبراز أهمية الإرادة السياسية في مواجهة الفساد ومكافحته وتحقيق العدالة.

## مبررات اختيار الموضوع:

تنقسم مبررات اختيار الموضوع إلى تطلعات بحثية تتعلق بالموضوع في حد ذاته ومبررات ذاتية وهي كالتالي:

**أ/ التطلعات الموضوعية:**

يعتبر الفساد معضلة القرن، وفي هذا الموضوع حاولنا إحداث تمكين معرفي حول الفساد عالميا والفساد في الجزائر، باعتبار أن هذه الظاهرة تحضى باهتمام كبير من العلماء والمفكرين.
إلقاء الضوء على الاستراتيجيات والآليات المتبعة لمكافحة الفساد في الجزائر للحد من هذه الظاهرة الخطيرة لاسيما بعد صدور قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، بالاستناد إلى مختلف الجهود الدولية الرامية لقمع الفساد، والآليات القانونية والمؤسساتية الأخرى الرامية لمحاربة ظاهرة الفساد أو حتى محاولة التقليل منه.

**ب/التطلعات الذاتية:**

الرغبة في التخصص في مجال دراسة سبل مكافحة الفساد وتكوين رصيد معرفي ومعلوماتي في الموضوع.
معرفة الجهود المتبعة لبلادنا للحد من هذه الظاهرة وكذا التحديات التي تواجه الدولة في تطبيق هذه الآليات.
تتبع مسار الحراك الشعبي الجزائري ومدى استجابة النظام لمطالبه في مكافحة ظاهرة الفساد.

## الدراسات السابقة:

من بين الدراسات التي سبق نشرها في موضوع الفساد واليات مكافحته نذكر:

**1)_** د. حيمر فتيحة دراسة "ظاهرة الفساد في الجزائر(2013-1989) دراسة وصفية تحليلية " أطروحة دكتورا في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جوان2014.تدور إشكالية الدراسة حول: ما تأثير ظاهرة الفساد على الوضع العام الجزائري؟.تناولت هذه الدراسة تحليل لظاهرة الفساد في الجزائر، للكشف عن مدى خطورة التي وصلت إليها الظاهرة في بلادنا، والتداعيات الكبيرة على المجتمع والدولة معا. حيت تحاول هذه الدراسة واقع الفساد في الجزائر من خلال معرفة من المتسبب في انتشاره ومن المستفيد منه، والبحث في العوامل المتحكمة في تزايد وتطور هذه الظاهرة ، وإعطاء حلول للتقليل منه.

**2)_** حاحة عبد العالي دراسة " الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر" أطروحة دكتورا في الحقوق، جامعة بسكرة: 2013/2012. إشكالية الدراسة تتمحور حول: ما مدى فعالية الآليات القانونية التي رصدها المشرع الجزائري لمواجهة الفساد الإداري والحد منه؟، يسعى هذا الموضوع إلى الكشف عن الإستراتيجية التي تبناها المشرع لمواجهة هذه الظاهرة المستفحلة في الجزائر، التي قسمها إلى إستراتيجية جزائية التي استعرض فيها السياسة الجنائية التي انتهجها المشرع الجزائري في ظل قانون الوقاية من الفساد ومكافحته وكذا قانون الإجراءات الجزائية وباقي القوانين الأخرى ذات الصلة، أما الثانية الإستراتيجية الإدارية خصصها لدور الآليات الإدارية في الحد من الفساد الإداري ومكافحته الواردة في قانون الوظيفة العامة والصفقات العمومية، والدور الفاعل لأجهزة الرقابة المتخصصة منها وغيرها للحد من هذه الظاهرة.

3)_ بن عودة حورية دراسة " الفساد واليات مكافحته في إطار الاتفاقيات الدولية والقانون الجزائري" أطروحة دكتورا في الحقوق، سيدي بلعباس:2016/2015. الإشكالية: ما مدى نجاعة الآليات الدولية والوطنية في مكافحة الفساد؟.تتمحور هذه الدراسة حول الفساد والجهود الدولية والوطنية المعتمدة في محاربته، من خلال تسليط الضوء على أهم الاتفاقيات الدولية والقوانين الجزائرية التي تسعى جاهدة

للتقليل من انتشار هذه الظاهرة في ظل تطور أساليب الفساد بالاعتماد على تقنيات تكنولوجية، وزيادة الترابط الدولي في ظل العولمة.

**إشكالية البحث:**

تكمن مشكلة البحث في تشعب ظاهرة الفساد وتنوع مجالات انتشاره، خاصة في بلادنا، بالرغم من وجود ترسانة تشريعية وتنظيمية ضخمة لمواجهة هذه الظاهرة، وكذا الهيئات والأجهزة المختصة في الوقاية منه ومكافحته، إلا أن المشكل مازال قائم، حيث لا تزال مؤشرات الفساد حسب منظمة الشفافية الدولية تعتبر الجزائر أكثر الدول فسادا.من هنا نطرح الإشكال الأتي: **إلى أي مدى ساهم الحراك الشعبي ل22فبراير2019 في تعزيز مساعي مكافحة الفساد في الجزائر؟ وما مدى فعالية الآليات المعتمدة في الحد من الظاهرة؟**. تتفرع عنه مجموعة من الأسئلة الفرعية كالتالي:

_ ما هي آليات مكافحة الفساد على الصعيد الدولي والوطني؟
_ ما هو واقع مكافحة الفساد في الجزائر قبل الحراك الشعبي؟
_ما تأثير الحراك الشعبي على قرارات النظام السياسي في مجال مكافحة الفساد؟
_ ما هي حصيلة مكافحة الفساد في الجزائر في سياق الحراك الشعبي؟

**الفرضيات:**

1)تعدد آليات مكافحة الفساد في الجزائر لم يسهم في الحد من تفاقم الظاهرة خلال المرحلة الماضية.
2) ساهم ضغط الشارع خلال الحراك الشعبي في تفعيل عملية مكافحة الفساد.
3) تُعبر حصيلة مكافحة الفساد خلال سنة2019 عن حجم ظاهرة الفساد في الجزائر.

**حدود الإشكالية:**

**الحدود النظرية:** تتمثل الحدود الموضوعية لهذه الدراسة في تحديد آليات مكافحة الفساد المعتمدة من طرف الدولة الجزائرية، وتقييمها والوقوف على مدى فعاليتها في خضم الوضع الحالي، وبهذا تعتبر آليات مكافحة الفساد المتغير الرئيسي، بينما الحراك الشعبي يعتبر المتغير التابع في هذه الدراسة.

**الحدود المكانية:** تنحصر هذه الدراسة في تحديد الآليات المعتمدة في الجزائر لمكافحة الفساد، وكذا الأجهزة المختصة في مواجهة الفساد، وكذا أجهزة الرقابة الأخرى.

**الحدود الزمنية:**تولي هذه الدراسة أهمية خاصة بالبحث وتتبع الآليات التي استحدثها المشرع الجزائري لمواجهة الفساد والحد منه، وذلك بعد المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة2004

وصدور قانون الوقاية من الفساد ومكافحته سنة 2006، وكذا التعديلات التي أدخلت عليه، وصولا إلى فترة الحراك الشعبي 2019.

**الإطار المنهجي:**

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل لظاهرة الفساد، كما استعملنا الاقتراب القانوني والاقتراب المؤسسي وكذا الاقتراب النسقي.

**تقسيم الدراسة:**

تنقسم الدراسة إلى ثلاث فصول: الفصل الأول تحت عنوان الإطار المفاهيمي للفساد واليات مكافحته، نتحدث فيه عن مفهوم الفساد، أنواعه واليات مكافحته. أما الفصل الثاني نتطرق خلاله إلى واقع مكافحة الفساد قبل الحراك الشعبي2019، وإبراز أهم الجهود التي بذلتها الحكومات الجزائرية لمكافحة الفساد وكذا مؤشرات مدركات الفساد في بلادنا، وأهم قضايا الفساد التي عالجها القضاء الجزائري. في الفصل الثالث المعنون بجهود مكافحة الفساد في ظل الحراك الشعبي2019، الذي تضمن مفهوم للحراك الشعبي وأسبابه ومطالبه في الجزائر إضافة إلى دوره في تفعيل مكافحة الفساد، تم ابرز قضايا الفساد المطروحة على العدالة وفي الأخير تقييم لحملة مكافحة الفساد وما حققه الحراك في هذا الصدد.

**صعوبات الدراسة:**

من أهم الصعوبات التي واجهتنا خلال إعدادنا لهذه الدراسة ما يلي:

- تعدد جوانب ظاهرة الفساد باعتبارها ظاهرة سياسية واجتماعية واقتصادية يصعب حصرها في جانب واحد.
- سرية المعلومات حول قضايا الفساد، حيث يصعب تحليل قضية والوصول إلى نتائج ملموسة بسبب عدم دقة المعلومات، فبالرغم من وجود إحصائيات وأرقام للفساد إلا أن الواقع يندر بأكثر من ذلك نظرا للطابع السري لجرائم الفساد.

# الفصل الأول:

# الإطار المفاهيمي للفساد واليات مكافحته.

الفساد ظاهرة قديمة عرفتها البشرية على مر الأزمنة، وقد كانت العامل الأساسي في انهيار وسقوط اغلب الحضارات والإمبراطوريات والأنظمة ومحرك للثورات قديما وحديثا، و تزايدت هذه الظاهرة وكذلك الاهتمام بها بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة، والفساد مشكلة تتسم بالخطورة وهذا بالنظر إلى الآثار السلبية الضارة الهدامة المترتبة عليه، فهو وباء ينخر كيان المجتمع، ويقوض قيمه الأخلاقية، ويعيق برامج التنمية كما يخل بمبادئ النزاهة والمساواة داخله حيث ينتشر تنعدم سيادة حكم القانون العدالة.

والفساد ظاهرة متعددة الجوانب بالنظر إلى تعدد صوره ومظاهره التي أخذت تتجاوز حدود الدولة الواحدة لتصبح ظاهرة دولية معولمة لم يعد من الممكن التعامل معها من خلال الإجراءات الوطنية فقط، خاصة في ظل التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل، الذي كان من انعكاساته السلبية تطور وسائل وأساليب ارتكاب جرائم الفساد الذي أصبح يتخذ أشكالا جديدة ومتطورة يصعب التعرف إليها أحيانا، كما تفنن مرتكبوه في زيادة ثرواتهم بصورة غير مشروعة ولم تعد الوظيفة العامة لديهم أداة لخدمة المجتمع، وإنما أصبحت سلعة يتاجرون بها ويستثمرون سلطاتهم لتحقيق أغراضهم الشخصية ومصالحهم الخاصة بل ومصالح أقربائهم وأصدقائهم.

من خلال هذا الفصل سنحاول التعرف على مفهوم الفساد في **(المبحث الأول)** المقسم إلى مطلبين الأول المفهوم اللغوي والمطلب الثاني المعنى الاصطلاحي، تم التطرق إلى أنواع الفساد من حيث المجال**(المبحث الثاني)** نتحدث فيه عن الفساد السياسي والإداري والفساد الاقتصادي والاجتماعي، وفي الأخير نتطرق إلى آليات مكافحة الفساد لمواجهة الفساد**(المبحث الثالث)**.

## المبحث الأول: مفهوم الفساد.

اختلاف زوايا النظر وتعقد ظاهرة الفساد تمثل إحدى معضلات التي يواجهها الباحثون في البحث في مفهوم الفساد، فهي ظاهرة لا تقتصر على مجتمع ما أو دولة دون أخرى، كما أنه لا يوجد مجتمع فاضل يخلو من الفساد والمفسدين فهو متفشي في الدول المتقدمة والدول النامية. وعليه نستعرض بعض مفاهيم اللغوية للفساد والمعنى الاصطلاحي له.

### المطلب الأول: المفهوم اللغوي

ورد لفظ الفساد في **القرءان الكريم** ،قوله تعالى: "فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض وتقطعوا أرحامكم"[1]. **وقوله تعالى**: " ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس"[2]. كما وردت مفاهيم أخرى للفساد في العديد من الآيات كالغش والتبذير والإسراف والربا والاكتناز...الخ.

يستخدم لفظ الفساد في اللغة العربية لمعان متعددة، يشير **" لسان العرب"** إلى الفساد على اعتباره نقيض الإصلاح، ويقال فسد يفسد وفسد فسادا و فسودا[3].

في **المنجد اللغة و الإعلام** جاء مصطلح فسد وافسد ضد أصلحه وفاسد القوم أساء إليه، الفساد: اللهو واللعب واخذ المال ظلما[4].

جاء ذكر الفساد في **معجم الوسيط** على أنه الخلل والاضطراب، ويقال افسد الشيء أي أساء استعماله[5].

جاء في **"المصباح المنير"** أن الفساد من مادة فسد، ويقال فسد الشيء فسودا فهو فاسد، والمفسدة خلاف المصلحة وجمعها مفاسد[6].

أما في اللغات الأجنبية فهو مشتق من الفعل اللاتيني(Runper) بمعنى الكسر، أي شيء تم كسره، يعني الفساد **"corruption"**: في اللغة الانجليزية في **معجم أوكسفورد** هو:"انحراف أو تدمير النزاهة في أداء الوظائف العامة من خلال الرشوة والمحاباة"[7].

---

[1]- سورة محمد، من الآية رقم22.

[2]- سورة الروم، من الآية رقم41.

[3]- **لسان العرب** (ابن المنظور)، دار المعارف، القاهر، الجزء الخامس، د ت. ص3412.

[4]- **المنجد في اللغة و الإعلام**، دار المشرق، المكتبة الشرقية، سنة 2003. ص1065.

[5]- **المعجم الوسيط**، مراجعة أنس إبراهيم، مجمع اللغة العربية، الجزء الثاني-1987. ص688.

[6]- احمد بن محمد علي الفيومي، **المصباح المنير معجم عربي-عربي**، دار الحديث، القاهرة، سنة 2004. ص281.

[7]- نقلا عن فتيحة حيمر، **ظاهرة الفساد في الجزائر1989-2013**، أطروحة دكتورا في العلوم السياسية، جامعة الجزائر03: سنة 2014. ص34.

## المطلب الثاني: المعنى الاصطلاحي.

تتعدد تعاريف الفساد بتعدد أنواعه إلا أن التعريف المعتمد في جميع الكتابات قدم من قبل **البنك الدولي** الذي عرف الفساد على انه سوء استغلال السلطة العامة من اجل الحصول على مكاسب خاصة[1].

عرفه **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**:" إساءة استعمال القوة العمومية أو المنصب أو السلطة للمنفعة الخاصة سواء عن طريق الرشوة، الابتزاز، استغلال النفوذ، المحسوبية، الغش، تقديم إكراميات للتعجيل بالخدمات أو عن طريق الاختلاس"[2].

**منظمة الشفافية الدولية** عرفته:" سوء استغلال السلطة لتحقيق مكاسب شخصية، أو سوء استعمال الوظيفة في القطاع العام من أجل تحقيق مكاسب شخصية أو سوء استعمال السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة[3].

يعرف الفساد في موسوعة العلوم الاجتماعية بأنه استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح أو منافع خاصة، وهذا يشمل جميع أنواع الرشاوي للمسؤولين المحليين أو السياسيين ويستبعدها بين القطاع الخاص، بعبارة أخرى يتناول العلاقة بين الفساد والقطاع العام مستبعدا العلاقة بين الفساد والقطاع الخاص[4].

محاولة الباحثين لتعريف الفساد:

- المرسي السيد حجازي عرفه: "بأنه الانحراف الأخلاقي لمسؤولين في الحكومة والإدارة أو التنازل عن امتلاك الدولة من أجل مصالح شخصية"[5].
- أحمد صقر عاشور:" استخدام السلطة المخولة مؤسسيا، في تحقيق منافع خاصة/ذاتية خارج النطاق الذي رسمت له"[6].
- صامويل هنتغتون عرفه بأنه:" سلوك الموظف العام عندما ينحرف عن المعايير المتفق عليها لتحقيق أهداف وغايات خاصة"[7].
- جوزيف سنتوريا:" سوء استخدام السلطة العامة من اجل منافع شخصية"[8].
- اوسترفيلد عرف الفساد على انه:" تلك الأعمال التي يمارسها أفراد من خارج الجهاز الحكومي، تعود بالفائدة على الموظف العام، من خلال سماحه لهم بالتهرب من القوانين والسياسات، سواء باستحداث قوانين جديدة أم بإلغاء قوانين قائمة تمكنهم من تحقيق مكاسب مباشرة وفورية. ويقدم العاملون في الجهاز الحكومي على أعمال تحقق لهم أو لأسرهم أو أصدقائهم مكاسب، عبر طلب أو قبول منافع لهم من الأفراد لقاء تقديم خدمات مباشرة وفورية، وذلك من خلال استحداث أو إلغاء قوانين أو سياسات تتحقق عن طريقها مكاسب مباشرة لهم"[9].
- عرفه أيضا جوزيف ناي:" سلوك ينتج عن منصب عام يتحمل من خلاله الفرد على مكاسب فردية من خلال خرق القواعد الرسمية والخضوع لأنماط وأشكال محددة من التأثرات الخاصة لمنع مزايا أو للحيلولة دون تطبيق سياسة ما، ومعظم ممارسات الفساد سياسية بطبيعتها"[10].

---

[1]- هشام الشمري، إيثار الفتلي، **الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية**، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،2011. ص18.

[2]- فازية مجبور، **إصلاح الدولة ومكافحة الفساد في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية. جامعة مولود معمري- تيزي وزو: سنة 2015. ص33.

[3]- نفس المرجع. ص34.

[4]- هشام الشمري، إيثار الفتلي، مرجع سابق. ص19.

[5]- فتيحة حيمر، مرجع سابق. ص36.

[6]- نفس المرجع. ص36.

[7]- سهام صاحبي، **الآثار الاقتصادية للفساد المالي على الدول العربية- دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي: سنة 2016 -2017. ص11.

[8]- نفس المرجع. ص11.

[9]- ناصر عبيد الناصر، **دور البرلمانات والبرلمانيين في مكافحة الفساد**. دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب وزارة الثقافة، سنة 2010. ص12.

[10]- فتيحة حيمر، مرجع سابق. ص38.

وكتعريف إجرائي يمكن القول : أن الفساد هي الأفعال التي يقدم على ممارستها شخص أو مجموعة من الأشخاص بدون وجه حق للحصول على منافع ومزايا بطرق ووسائل مخالفة لما نصت عليه القوانين والتشريعات الوطنية، فهو داء ينهش النسيج الاجتماعي من جوانبه الثقافية والسياسية والاقتصادية والإدارية.

## المبحث الثاني: أنواع الفساد.

مما لا ريب فيه أن الفساد بشتى صوره وأشكاله وبمختلف أنواعه وأصنافه قد استشرى وعم وانتشر في سائر أنحاء دول العالم، فأضحى ظاهرة عالمية في غاية الخطورة على اقتصاديات الدول والمجتمعات والأمم، بحيث يعقد الأمور ويصعب المسائل التي تعيق الشعوب والمجتمعات والدول الناشدة للديمقراطية مع تهديدها في كيانها النظامي وأمنها الاجتماعي واستقرارها السياسي ورخائها الاقتصادي وتنميتها المستدامة، وأن كان ذلك بكيفيات مختلفة ودرجات متفاوتة. إن أنواع الفساد متغيرة ومتطورة باستمرار، لتواكب ما يحدث بالعالم من تغيير وتطور في جميع المجالات، فهذه الأنواع والصور متداخلة ومتشابكة في ما بينها يصعب التفرقة بين نوع وأخر في كثير من المجالات. وهذا التقسيم الذي اعتمدته حسب اجتهاد الكتاب والباحثين.

### المطلب الأول: الفساد السياسي

يعرف الفساد السياسي بأنه إساءة استخدام السلطة العامة "الحكومة" لأهداف غير مشروعة وعادة ما تكون سرية لتحقيق مكاسب شخصية. كل أنواع الأنظمة السياسية معرضة للفساد السياسي التي تتنوع أشكاله إلا أن أكثرها شيوعا هي المحسوبية والرشوة والابتزاز وممارسة النفوذ و محاباة الأقارب وغيرها من الأشكال[1].

فالفساد السياسي يمثل خرقا مباشرا لحكم القانون عبر إساءة استخدام السلطة، وتوظيفها لخدمة مصالح خاصة أو فئوية، لا ينسجم مع المصلحة العامة التي يسعى النظام السياسي لتمثيلها، حيث يتم إخضاع السلطة القضائية وتقويض استغلالها، ولا سيما هيئات النيابة العامة التي تصبح تتولى الدفاع عن النظام لا عن عموم المواطنين[2].

قد حظي موضوع الفساد السياسي بكثير من الاهتمام من قبل الباحثين والمفكرين وعليه وجدث العديد من التعريفات:

_ يرى صامويل هنتغتون:" انه الوسيلة لقياس مدى غياب المؤسسات السياسية الفاعلة". أي ربط الفساد بغياب أو ضعف المؤسسات السياسية[3].

_ كما عرفه باديلوJ.G PADILEAU:"الفساد السياسي هو المصالح المتبادلة بين النخب السياسية" يعني أن الفساد السياسي حسب نظره ما تقوم بيه النخب الحاكمة من مصالح شخصية[4].

يعرف الباحث جلال عبد الله معوض الفساد السياسي بأنه:"السلوك القائم على الانحراف عن الواجبات الرسمية المرتبطة بالمنصب العام سواء كان يشغل هذا المنصب يتم بالانتخاب أو بالتعيين في سبيل تحقيق مصلحة خاصة، سواء هذه المصلحة شخصية مباشرة تتعلق بشاغل المنصب أو عائلية أو طائفية أو قبلية وسواء كانت هذه المصلحة تتعلق بمكاسب مادية أو غير مادية وذلك من خلال استخدام إجراءات أو الاتجاه إلى تعاملات تخالف الشرعية القانونية السائدة ويتخذ هذا السلوك مظاهر عديدة كالرشوة والمحاباة واستغلال المنصب وبيع المناصب السياسية وشراء أصوات الناخبين"[5].

***مظاهر الفساد:** هناك عدة مظاهر للفساد السياسي من بينها:

**1) فساد القمة:**

وهو أخطر أنواع الفساد لارتباطه بقمة الهرم السياسي في كثير من أشكال النظم السياسية لانتفاع من يتولى القمة بالخروج عن حكم القانون بالمكاسب الشخصية التي تجني الثروات الطائلة. وقد يطلق عليه

---

[1]- احمد شلبي، **الفساد السياسي أسباب وطرق مكافحته**. الإسكندرية: المكتب العربي الحديث للنشر، سنة 2012. ص07.

[2]-عزمي الشعيبي وآخرون، **الفساد السياسي في العالم العربي حالة دراسية**. منشورات الائتلاف من اجل النزاهة والمسائلة "أمان": سنة 2014. ص05.

[3]- حورية بن عودة، **الفساد واليات مكافحته في إطار الاتفاقيات الدولية والقانون الجزائري**، أطروحة دكتورا في الحقوق. جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس: سنة 2015. ص55.

[4]- نفس المرجع، ص55.

[5]- محمد حليم لمام، **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر" دراسة وصفية تحليلية"**. قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر: سنة 2002-2003. ص24.

في كثير من الأحيان اسم الفساد الرئاسي في قمة الهرم السياسي، وعادة ما يستشري فساد القمة ويتسرب لمستويات أدنى التي تحتمي وتتستر بقيادتها المتواطئة[1].

حيث يأخذ عدة نماذج في الواقع:

نأخذ على سبيل المثال النموذج الزائيري" الكونغو حاليا"، حيث عرفت في فترة حكم" سيسي سيكو موبوتو 1966" فسادا ونهبا للمال العام على أعلى مستوى، حيث تشير المصادر إلى حصوله على17% من إجمالي الميزانية القومية للدولة كمدفوعات نظير خدماته الرئاسية، فضلا عن سيطرته على دواليب استثمارات الدولة واستخدام الرشاوي لإسكات معارضيه من الأحزاب، وامتلاكه لنسبة كبيرة من الأسهم لأكبر شركة سيارات الأجرة في البلاد، وكذلك أسهم بنك" كينشاسا" وامتلاكه لحصة الأسد في شركة "زائير لوكس"[2].

إن" موبوتو" يمثل فساد القمة في زائير كدولة جنوب ويجسد فساد الشمال في الوقت نفسه لدعمه فاسدا مثله. حيث في تقرير مفصل نشرته صحيفة "فاينانشيا تايمز" أوضح أن صندوق النقد الدولي اقرض زائير بضغط من الولايات المتحدة وحكومات غربية أخرى، أكثر من مليار دولار في الثمانينات من القرن المنصرم برغم من تلقي الصندوق تقريرا من احد كبار موظفيه يحذر من أن حكومة "موبوتو" فاسدة تماما[3].

أما في عالم الشمال نجد أن لفساد القمة أمثلة واضحة تسببت في مغادرة أصحابها لقممهم نتيجة لكشف النقاب عن فضائحهم تلك فالانمودج الألماني يكشف انه في بداية العام1991، تم اكتشاف قيام رئيس الوزراء " لوتيرسبايت" لمقاطعة بادن(من الحزب الديمقراطي المسيحيCDU) مع أفراد أسرته برحلات لخارج ألمانيا، تحملت بعض الشركات الخاصة تكلفتها مقابل حصولها على تسهيلات مادية من الحكومة. مما أسفر عن تقديم استقالته مباشرة بعد اكتشاف قيامه بتقاضي رشاوي وقبول تلك الرحلات[4].

**2) فساد الهيئات التشريعية والتنفيذية:**

ففساد الهيئات التشريعية والتنفيذية صور أخرى من الفساد السياسي وهو فساد للمراتب التي تلي فساد القمة، حيث تشهد كثير من دول العالم فضائح **لجوء أعضاء** هذه الهيئات إلى استغلال النفوذ ومميزات الحصانة البرلمانية لمباشرة أنشطة غير مشروعة بتقاضي الرشاوي أو قبض عمولات من مستفيدين لتسهيل إصدار قرارات تشريعية تخدم مصالحهم أو للحيلولة دون إصدار قرارات معينة تقيد أعمالهم أو لتسريب معلومات سرية أو العمل على دعم مقترحات تشريعية تخدم حزب سياسي دون الاهتمام بالمصلحة العامة[5].

حيث نرى الفساد في الهيئة التشريعية يتضح جليا في دراسة "الانمودج الفلبيني" إبان عهد الرئيس الأسبق "فرديناند ماركوس"، حيث احتفظ أعضاء مجلس الشيوخ بمستويات معيشية واستهلاكية تتجاوز بكثير عوائدهم الرسمية، وقد كون معظمهم ثروات طائلة في أثناء عضويتهم بالمجلس المذكور ، نجمت عن ممارسات استغلال نفوذ لتعاطي أنشطة محظورة قانونيا مثل: نوادي المقامرة، وإدارة عمليات تهريب[6].

أما في الهيئة التنفيذية حالة الفساد في حكومة "محمود الزعبي" رئيس الوزراء السوري السابق، وبعد مناقشة الممارسات وسوء الائتمان التي اتهمت بها حكومته من قبل القيادات العليا السورية تم قبول استقالة حكومته في آذار2000 من قبل الرئيس "حافظ الأسد". ووضع العديد من المسؤولين قيد الاتهام ومنع أكثر من ثلاثين شخصية من مغادرة البلاد إلى حين الانتهاء من التحقيقات[7].

**3 ) شراء الأصوات وتزوير الانتخابات وفساد الأحزاب السياسية وقضايا التمويل:**

---

[1]- حورية بن عودة، مرجع سابق. ص58.

[2]- بدر الدين الحاج علي، **جرائم الفساد واليات مكافحتها في التشريع الجزائري**. ط1، الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع، سنة 2017. ص58.

[3]- احمد شلبي، مرجع سابق. ص146.

[4]- احمد شلبي، مرجع سابق. ص147.

[5]- حورية بن عودة، مرجع سابق. ص60.

[6]- احمد شلبي، مرجع سابق. ص150.

[7]- نفس المرجع. ص154.

تشير الدراسات التي تناولت ظاهرة فساد الأحزاب وتزوير الانتخابات إلى أنها عرفت في عالم الشمال كما عرفها عالم الجنوب، وعلى حد تعبير " جوزيف لابالمبورا joseph lapalombara "أن الفساد السياسي يكثر في الدول التي تحدد فيها الانتخابات المستقبل السياسي للأحزاب والنخب السياسية المختلفة وإمكانات وصولها للسلطة في العديد من دول العالم المتقدم أو النامي[1].

ومن إحدى أهم صور الفساد السياسي هي مسالة شراء الأصوات، ومثل هذه الأنظمة تعتبر ديمقراطية بالاسم، وقد لا يعترض الناخبون على أساليب السياسيين المالية في تسيير حملاتهم لأنهم ينتفعون من سخاء المرشحين، ويوجد تاريخ طويل لمثل هذه التصرفات في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر ميلادي، وان كانت إصلاحات في النظم الانتخابية للحد من عمليات الدفع للناخبين، ولكن هذه الممارسة بقيت معلما من معالم الانتخابات في الدول الأخرى. ففي إفريقيا وفي السياق التسلطي الذي سبق التحولات الديمقراطية، لم تكن السلطة تتوفر على شرعية ذاتية حقيقية، وكانت الطريقة الوحيدة التي تفرض بها سلطتها هي ممارسة إعادة التوزيع ذات الطابع الزبائني القائم على المحاباة، فالإشراف السياسي وتوزيع المنافع كانا ممارسين بصفة شاملة. ووجدت ورقة الانتخاب قيمة تجارية كانت قد اختلفت في ظل الحزب الواحد وهكذا عادت إلى ظهور ممارسات الرشوة الانتخابية، فالرشوة تخرب الآليات الانتخابية وليس مرد ذلك إلى رجال السياسة وحدهم، بل أيضا الناخبين الذين يطمحون إلى السخاء من قبل الناخبين إضافة إلى اللجوء إلى التسويق السياسي[2].

كما أن ظاهرة الفساد السياسي عرفتها أيضا بلدان الشمال من خلال فساد الأحزاب والتمويل ولعل دراسة "الأنموذج الألماني" يعطينا التصور عن الحالة كاملا حيث نلاحظ أن قضايا التمويل ساعدت في تهربات ضريبية وتهريب أموال للخارج كان أبطالها رؤساء حكومات وزعماء سياسيين. ولقد سجل الكثير من المراقبين حالات فساد كان من بين أهمها ما اكتشف خلال نهايات العام1990 حول تهمة قبول تبرعات للحزب المسيحي الديمقراطي الألماني مقدمة من تاجر أسلحة "معتقل في كندا"[3]، وقد وجهت الإدانة إلى المستشار الألماني السابق الذي يعد رجل الوحدة الألمانية "هلموت كول" في هذه التهمة، الذي اقر بها خلال شهر تشرين الثاني من العام1999 وبأنه خالف القوانين بإدارة شبكة من الأموال تستند إلى تبرعات غير معلنة، رفض"كول" تسمية أصحابها[4].

وفي أوائل القرن العشرين قامت بعض الشركات في كندا بإعطاء أموال للمرشحين السياسيين من اجل تمويل حملاتهم الانتخابية مقابل مساعدة هذه الشركات في الحصول على عقود حكومية، وقد أدى انكشاف الفضيحة إلى ظهور قانون يمنع مثل هذه التبادلات النفعية، وهذا لم يمنع من تكرار حدوثها[5].

## المطلب الثاني: الفساد الإداري.

يتعلق الفساد الإداري بالانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية، وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته في منظومة التشريعات والقوانين.

يعرفه جوزيف ناي بأنه:" سلوك مخالف للواجب الرسمي بسبب المصلحة الشخصية مثل العائلة أو القرابة أو الصداقة، والاستفادة المادية أو استغلال المركز، ومخالفة التعليمات لغرض ممارسة النفوذ والتأثير الشخصي، ويدفع هذا السلوك إلى استعمال الرشوة أو المكافأة لمنع عدالة أو موضوعية شخص معين في مركز محترم، وكذلك يشتمل على سوء استخدام المال العام مثل التوزيع غير القانوني للموارد العامة من اجل الاستفادة الخاصة"[6].

---

[1]- احمد شلبي، مرجع سابق. ص157.
[2]- حورية بن عودة، مرجع سابق. ص61-62.
[3]- هو تاجر الأسلحة " كار هانز شرايبر".
[4]- احمد شلبي، مرجع سابق. ص161.
[5]- حورية بن عودة، مرجع سابق. ص63.
[6]- عصام عبد الفتاح مطر، **الفساد الإداري- ماهيته- أسبابه- مظاهره**. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، سنة 2015. ص17.

وفي تعريف أخر: بأنه تلك السلوكيات المخالفة للأنظمة والقوانين النافذة التي تتعارض مع القيم والأخلاقيات المجتمعية والوظيفية لتحقيق مصالح مادية أو معنوية على حساب المصلحة العامة وبشكل متعمد ومقصود سواء تم بصورة سرية أو علنية[1].

حيث اعتبر د. علي عبد القادر علي: أن الفساد الإداري هو استخدام المنصب الرسمي في أجهزة الدولة لتحقيق منافع شخصية، مثل عقود التوريد الحكومية والمشتريات، وبيع المنشات المملوكة، وكذا الدفع للحصول على مناصب رسمية[2].

ويعرف الدباغ وزيدان الفساد الإداري بأنه: سلوك منحرف يترتب عليه ارتكاب مخالفات ضد القوانين والتعليمات النافذة داخل الجهاز الإداري الحكومي لتحقيق أهداف خاصة كالإطماع المالية والمكاسب الاجتماعية، تسبب في عدم تحقيق الجهاز الإداري أهدافه بتقديم خدمات للجمهور بكفاءة وفعالية ويؤكد انه يجب عدم النظر إلى أن الفساد الإداري مجرد خروج عن القواعد القانونية السائدة في المجتمع، وذلك انه من الممكن أن النظام القانوني نفسه يكون ذا طابع فاسد يسمح بممارسة هذا الفساد لكون هذه القواعد من صنع الطبقة المسيطرة[3].

كذلك يؤكد NATHANIELLEFFأن الفساد الإداري: تقليد غير قانوني يستخدم من قبل الأفراد والجماعات للتأثير على النشاطات البيروقراطية، ويتجسد الفساد الإداري عن طريق ظهور مؤشرات تدل على أن هذه الجماعات تسهم في عملية اتخاذ القرارات بشكل أكبر مما يجب أن يكون عليه الحالة الطبيعية[4].

يعرف القانون الهندي الفساد الإداري: بأنه كل موظف يقبل أو يوافق على استلام أو يحاول الحصول من أي شخص لنفسه أو لأي شخص أخر، أي نوع من المكافأة غير المشروعة كدافع للقيام بأداء خدمة نفعية، أو بإجراء مضايقة لشخص أثناء ممارسته لنشاطاته الرسمية[5].

## المطلب الثالث: الفساد الاقتصادي.

ارتبط مفهوم الفساد لاقتصادي بتأثيره على أداء الفاعلين في تسيير شؤون الدولة، من خلال صياغة السياسات الاقتصادية والأثر الذي يحدثه السلوك الفردي فيها،والذي يسعى إلى تعظيم عائده"الريع" عبر مسلك احتكار إصدار التراخيص، التي تتميز بالندرة للاستفادة من أنشطة اقتصادية، والتي تنطوي عليها مجموعة الإجراءات والقوانين الحاكمة للنشاط الاقتصادي[6].

يعرف الفساد الاقتصادي على أنه الحصول على منافع مادية وأرباح عن طريق أعمال منافية للقيم والأخلاق والقانون، كالغش التجاري والتلاعب في الأسعار من خلال افتعال أزمات في الأسواق[7].

حيث يمثل هدا النوع في مجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري في الدولة ومؤسساتها، ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية[8].

. تعرفه **منظمة الشفافية**: هو تحريف للسلطة ما لخدمة مصالح خاصة سواء تعلق الأمر بسلطة سياسية أو بسلطة قضائية أو إدارية[9].

. **صندوق النقد الدولي**: هو علاقة الأيدي الطويلة المعتمدة التي تهدف إلى استنتاج الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو مجموعة ذات علاقة بالآخرين[1].

---

[1]- خالد بن عبد الرحمن بن حسن بن عمر آل الشيخ، **الفساد الإداري: أنماطه وأسبابه وسبل مكافحته" نحو بناء نموذج تنظيمي"**، أطروحة دكتورا الفلسفة في العلوم الأمنية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض: سنة 2007. ص13.

[2]- محمد بن عزوز، "الفساد الإداري والاقتصادي، آثاره واليات مكافحته- حالة الجزائر". **المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية**، العدد:07، سنة 2016. ص201.

[3]- حورية بن عودة، مرجع سابق. ص48.

[4]- نفس المرجع. ص47.

[5]- عصام عبد الفتاح مطر، مرجع سابق. ص17.

[6]-محمد بن عزوز، مرجع سابق. ص201.

[7]-حورية بن عودة، مرجع سابق. ص65.

[8]-بدر الدين الحاج علي، **جرائم الفساد واليات مكافحتها في التشريع الجزائري**، مرجع سابق. ص55.

[9]-طانية قوري، سعاد حمانة، **الفساد المالي واليات مكافحته**، مذكرة الماستر في الحقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة- بجاية: سنة 2013-2014. ص23.

فالفساد الاقتصادي هو: جعل الجانب المادي الهدف الوحيد للنشاط الاقتصادي الذي يمارسه الإنسان المعاصر دون مراعاة للقيود الشرعية التي تنظم أحكام المال، أو التفاف للجوانب الأخرى التي يكتمل بها البناء الاقتصادي كالقيم والمبادئ الأخلاقية والروحية[2].

فالفساد الاقتصادي من أخطر أنواع الفساد لأنه يعمل على تدمير الاقتصاد وتخريبه، ويحتاج للقضاء عليه وردم الفجوة التي يتركها إلى التضحية بجيل كامل.

***أشكال ومظاهر الفساد الاقتصادي:**

يمكن حصر أهم المظاهر والأشكال في القضايا التالية:

**1-الرشوة:** وتعني حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمرير أو تنفيذ أعمال خلاف التشريع أو أصول مهنية، وهي أيضا تمثل كل نفع يحصل عليه مسبقا موظفا نتيجة تنفيذه عملا غير قانوني لصالح الراشي، أو حتى الامتناع عن تنفيذ عمل بهدف إلحاق ضرر بطرق معين، على أن يتولى المستفيد من عدم تنفيذ هذا العمل دفع رشوة[3].

**2-المحاباة والمحسوبية:** يقصد بالمحاباة تفضيل جهة على أخرى بغير حق كما في منح المقاولات وعقود الاستئجار والاستثمار، أما المحسوبية فهي إصرار ما تؤديه التنظيمات من خلال نفوذهم دون استحقاقهم له أصلا ويترتب على انتشار ظاهرة المحسوبية شغل الوظائف العامة بأشخاص غير مؤهلين مما يؤثر على انخفاض كفاءة الإدارة في تقديم الخدمات وزيادة الإنتاج[4].

**4-التهرب الضريبي:** يقصد به الممارسات التي يقوم بها الخاضعون للضريبة لإخفاء الدخل الخاضع للضريبة مثل عدم تسجيل بعض الإيرادات المتحصل عليها في الإقرار الضريبي المقدم لمصلحة الضرائب أو عدم تقديم الإقرار الضريبي نهائيا إلى المصلحة، أيضا قد يقومون باصطناع قوائم مالية غير حقيقية بمعرفة بعض المحاسبين المعتمدين والذين يجيدون التلاعب في البيانات والمفردات المحاسبية الواجبة التسجيل في الدفاتر[5].

**5-غسيل الأموال:** وتعرف بأنها إخفاء أو تمويه المصادر ووسائل الحصول غير المشروعة للأموال المنقولة وغير المنقولة المتأتية من ارتكاب الجرائم المنظمة: كتجارة المخدرات، تجارة الخمور، اختلاس المال العام، الابتزاز والمقامرة غير القانونية، وغيرها من الجرائم، وترتبط الأطراف النشطة في عملية غسيل الأموال في شبكات منظمة عابرة للقارات تشتغل في سرية تامة، مما يعقد عمل السلطات المختصة في مكافحتها[6].

---

[1]- نفس المرجع ، ص23.

[2]- هشام مصطفى محمد سالم الجمل، **الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية واليات مكافحته من منظور الاقتصادي الإسلامي والوضعي**. جامعة الأزهر:2014. ص535.

[3]-محمد بن عزوز، مرجع سابق. ص203.

[4]- نبيل بوفليح، سارة جريو، "دور حكم الراشد في الحد من ظاهرة الفساد المالي و الإداري"**. مجلة الاقتصاد والمالية**، المجلد04. عدد:02، 2018. ص122.

[5]-سارة بوسعيود، **دور إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا**. مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس. سطيف: سنة 2012-2013. ص22.

[6]- سهام صاحبي، مرجع سابق. ص18.

## المطلب الرابع: الفساد الاجتماعي.

يعتبر الفساد الاجتماعي الخلل الذي يصيب المؤسسات الاجتماعية التي أوكل لها المجتمع تربية الفرد وتنشئته، كالأسرة والمدرسة والجامعات ومؤسسات العمل، كما أن التنشئة الفاسدة تؤدي حتما إلى فساد اجتماعي مستقبلي، يتمثل في عدم تقبله الولاء الوظيفي، وعدم احترام الرؤساء وعدم تنفيذ الأوامر و الإخلال بالأمن العام[1].

هذا النوع من الفساد يمثل أخطر أنواع الفساد على الإطلاق، لأنه يتغلغل في الثقافة والبنية الاجتماعية، فيفقد المجتمع قدرته على التمييز يبن السلوكيات النزيهة والفاسدة، والأخلاقيات القومية وغير القومية. مثل هذا النوع من الفساد هو الذي يرتبط بالوساطة والمحسوبية والمحاباة، وهو الذي يخلخل الضوابط الاجتماعية فيوسع من قبول المجتمع وتسامحه مع الممارسات والقيم الفاسدة وغير الشريفة، ويزيد من نزعة أفراده للتغاضي عنها[2].

وعليه، فمظاهر الفساد الاجتماعي عامة تزداد بشكل خاص مع انحلال المنظومة الأخلاقية والقيم الإنسانية، حيث تصبح القيم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية اشد تأثيرا في حياة الناس من القيم الإنسانية والأخلاقية. ومن صور هذا الفساد انتشار الفواحش بشتى أشكالها كالسرقة والزنا وشرب الخمر والقتل...الخ[3].

يؤدي هذا الفساد إلى الإحباط و انتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع وبالتالي يؤثر على أمن المجتمع واستقراره وبروز التعصب والتطرف في الآراء وانتشار الجريمة كرد فعل لانهيار القيم وعدم تكافئ الفرص بين أبناء الوطن الواحد. فالشعور بالظلم يؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي وانتشار الحقد بين شرائح المجتمع.

---

[1]- عبد الحفيظ مسكين، دروس في مقياس الفساد وأخلاقيات العمل. **قسم العلوم التجارية**، جامعة جيجل: سنة 2017/2016. ص18.

[2]- المنظمة العربية لمكافحة الفساد، **المشاريع الدولية لمكافحة الفساد والدعوة للإصلاح السياسي والاقتصادي في الأقطار العربية**. ط/1، بيروت: المنظمة العربية لمكافحة الفساد، سنة 2006. ص63.

[3]- بدر الدين الحاج علي، مرجع سابق الذكر. ص61.

## المبحث الثالث: آليات مكافحة الفساد.

يتصل مفهوم الفساد بمجموعة من المفاهيم الأخرى التي تشكل العناصر الأساسية في إستراتيجية أو الآليات الضرورية لمكافحته، ويمكن توضيحها كما يلي:

### المطلب الأول: المحاسبة

هي خضوع الأشخاص الذين يتولون المناصب العامة للمساءلة القانونية والإدارية والأخلاقية عن نتائج أعمالهم، أي أن يكون الموظفون الحكوميون مسؤولين أمام رؤسائهم "الذين في الغالب يشغلون قمة الهرم في المؤسسة أي الوزراء ومن هم في مراتبهم" الذين يكونون بدورهم مسؤولين أمام السلطة التشريعية التي تتولى الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية.[1]

وبمعنى آخر وجود نظام متكامل المساءلة السياسية والإدارية للمسؤولين في وظائفهم العامة، ولمؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، والقدرة على محاسبة المسؤولين عن إدارتهم للموارد العامة، وخصوصا تطبيق مبدأ فصل الخاص عن العام من تعسف واستغلال السياسيين[2].

حيث ترى المنظمة الشفافية من ضرورة تعزيز مقومات نظام المحاسبة الأفقية من خلال:

*تعزيز البناء التنظيمي للمؤسسات: بتحديد الإجراءات والآليات الزمنية لتقديم الخدمة واطلاع الجمهور عليها، وإنشاء دواوين الشكاوي ووضع أنظمة مسيرة لعملها، وتمكين الجمهور من مراقبة أداء المسئولين للخدمة المدنية عبر توعيتهم بحقوق وواجبات المواطنة.

*إصلاح البرامج والمؤسسات العامة وتعزيز دور المجتمع المدني[3].

### المطلب الثاني: المساءلة

هي واجب المسؤولين عن الوظائف العامة، سواء كانوا منتخبين أو معينين، تقديك تقارير دورية عن نتائج أعمالهم ومدى نجاعتهم في تنفيذها، وحف المواطن في الحصول على المعلومات اللازمة عن أعمال الإدارات العامة (أعمال النواب والوزراء والموظفين العموميين) حتى يتم التأكد من أن عمل هؤلاء يتفق مع القيم الديمقراطية ومع تعريف القانون لوظائفهم ومهامهم، وهو ما يشكل أساسا لاستمرار اكتسابهم للشرعية والدعم من الشعب[4].

تعد المساءلة واحدة من الشروط الضرورية للحد من الفساد في غالبية المجتمعات باعتبارها معيارا ضابطا للأداء الحكومي وفعلا تقويميا للمؤسسات بشخوص القائمين عليها، من خلال ضبط أداء الحكومة وممارساتها لاسيما في القطاع المالي بوصف المساءلة تمنع تبديد المال العام، ما يؤدي إلى إضعاف اقتصاد البلاد وتدميره ومن ثم زعزعة الاستقرار السياسي[5]. وتعزيز المساءلة يتم وفق أنساق توجب خضوع صناع القرار وأصحاب المناصب الإدارية والسياسية، أيا كان شكل المنصب الذي يتولينه في الحكومة أمام مساءلة كل أفراد الشعب والمؤسسات المعنية بتطبيق آلياتها، وذلك للأهمية التي تشكلها في ضبط تصرفات أولئك المسئولين وانعكاساتها على أوضاع البلاد ونزاهة الحكم فيها. ويمكن تعزيز المساءلة من خلال الآليات التالية:

*التأكد على أن المحاسبة هي حق من حقوق المواطنين اتجاه السلطة كأحد الضمانات الأساسية لتعزيز الديمقراطية في المجتمع وبناء المجتمع الشفاف.

*تعزيز قيمة المساءلة في حياة المواطن والجماعة واتخاذ الإجراءات التي تعزز هذه القيمة، وأهمها الخطوات التي تكون على المستويات الأعلى بمثابة قدوة ومحرك للتغيير وتعزيز هذه القيمة.

---

[1]-عبد الرزاق ضيفي، "الفساد المالي فيروس بلا حدود..الأسباب..وطرق العلاج"، **مجلة العلم والإيمان**، العدد الخامس، جانفي:2007. ص36.

[2]-نبيل بوقلبع، سارة جريو، مرجع سابق. ص127.

[3]-حنان قاجي، **دور المنظمات الدولية في مكافحة الفساد**، مذكرة ماستر في الحقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة- بجاية: سنة 2016/2015. ص73-74.

[4]- عبد الرزاق ضيفي، مرجع سابق. ص63.

[5]-جهيدة ركاش، "آليات مكافحة الفساد الإداري والمالي وضرورات تفعيل مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر"، **مجلة تحولات**. المجلد02، العدد: 02، الجزائر، أوت 2019. ص43.

*تعزيز البناء الديمقراطي ومنع المواطن كامل حقوقه وأهمها حقه في عملية صنع القرار، والاهم من ذلك اطلاعه بصدق وشفاف على المكونات التي تلعب دورا أساسيا في عملية صنع القرار سواء الاقتصادي أو السياسي أو حتى الاجتماعي[1].

*** أهمية المسائلة:**

تكمن أهميتها من حيث ارتباطها بقيم الشفافية والديمقراطية والتمكين، وذلك من خلال السعي الدؤوب إلى تحقيق جودة الخدمات العامة، وتحسين مستوى كفاءة وفعالية الإدارة العامة، وتحقيق الالتزام بتنفيذ السياسات العامة على نحو صحيح. كما أن المسائلة عي سبب مباشر في ضرورة وجود معايير يحتكم لها عند تقييم الأداء، وهي وسيلة لضبط السلوك؛ لأنها تؤدي إلى استعداد العاملين إلى تحمل مسؤوليتهم نحو نتائج أعمالهم، وهي مهمة أيضا بالنسبة لأية منظمة سواء كانت خاصة أو عامة من كونها وسيلة لتحسين المناخ العام للمنظمة، حيث تعمل على توفير بيئة إدارية تسودها الثقة بين جميع الأطراف من رؤساء ومرؤوسين[2].

[1]- جهيدة ركاش، مرجع سابق. ص44.

[2]- محمد فلاق، سميرة أحلام حدو، "دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري "تجارب دولية"، **مجلة الردة لاقتصاد الأعمال**- العدد01، سنة 2015. ص16.

## المطلب الثالث: الشفافية

هي وضوح ما تقوم به المؤسسة ووضوح علاقتها مع المواطنين(المنتفعين من الخدمة أو مموليها) وعلنية الإجراءات والغايات والأهداف، وهو ما ينطبق على أعمال الحكومة كما ينطبق على أعمال المؤسسات الأخرى غير الحكومية[1].

لقد شاع استخدام مصطلح"الشفافية" في الأدبيات الفلسفية والسياسية والاقتصادية بوصفها أداة لمكافحة الفساد، من خلال اطلاع المواطنين على ماهية السياسات العامة وجوهرها، وعلى طبيعة إدارة شؤون الدولة من قبل الرؤساء والحكومات، والشفافية بوصفها أداة لمكافحة الفساد ترتبط بالسياسة العامة وتنفيذها[2].

يرى**"فيتوتانزي"** لأن الشفافية وسيلة للتمييز بوضوح بين القطاع الحكومي والقطاعات الباقية الأخرى، وبموجبها تحديد الأدوار السياسية والإدارية داخل الحكومة وتوزيع المسؤوليات بين مختلف مستويات الحكومة وبين السلطات الثلاث(التشريعية، التنفيذية، القضائية)[3].

فمفهوم الشفافية يقوم على الوضع التام والصراحة في البيانات والمعلومات، على أن تكون هذه البيانات صادقة ومكتملة دون إخفاء لأي جزء من الحقيقة، وكذلك وضوح الأهداف والسياسات والقرارات وجمع العمليات، مع إتاحة اكبر قدر من حرية التعبير عن الرأي، وضرورة الاستماع لكل الآراء[4].

***أهمية الشفافية:**

إن أهمية الشفافية تكمن في كونها قناة مفتوحة للاتصال بين أصحاب المصلحة و المسؤولين، وهي بذلك تعتبر أداة لمحاربة الفساد الذي يستشري خاصة في الدول النامية، كما أن الشفافية وان كانت مطلوبة في حياة الناس وعلاقتهم مع بعضهم البعض إلا أنها تبدو ضرورية أيضا بالنسبة لمنظمات العمل الإدارية والسياسية، فعلى سبيل المثال تكون الشفافية مطلوبة في المنظمة الإدارية بين القيادات مع بعضهم البعض من جهة، وبين القيادات والعاملين من جهة أخرى، وذلك حتى لا تكون المنظمة غامضة في توجهها ولا تعرف أهدافها بالنسبة للعاملين فيها مما يؤدي إلى تقليل روح الانتماء لديهم، فالمكاشفة والمصالحة وإيضاح المعلومات تعزز الولاء لدى العاملين، وتزيد من إنتاجيتهم، وتشحذ هممهم حين يعرفون كل شيء عن المنظمة التي يعملون بها[5].

## المطلب الرابع: النزاهة

هي منظومة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة و الإخلاص والمهنية في العمل،وبالرغم من التقارب بين مفهوم الشفافية والنزاهة إلا أن الثاني يتصل بقيم أخلاقية معنوية بينما يتصل الأول بنظم وإجراءات عملية[6].

النزاهة هي البعد عن الشر، ونزيه كريم إذا كان بعيدا عن اللؤم وهو نزيه الخلق، وتعرف النزاهة بأنها منظومة القيم والمسؤولية للحفاظ على الموارد والممتلكات العامة واستئصال الفساد، والنزاهة تعني ما تأصل لدى الفرد من قواعد وتشمل الصدق والأمانة وعدم الإضرار بالآخرين وهي عكس الفساد[7].

والنزاهة تعني خدمة المواطنين وتعزيزها والتأكيد على أهمية نزاهة الإدارة الحكومية، والعمل على تعزيز المصلحة العامة للمجتمع، فلا يستخدم سلطاته ومنصبه أو يسمح باستخدامها بطريقة غير سليمة، وان يغلب المصلحة العامة على مصلحته الشخصية في حال نشوء تضارب بين هذه المصالح، وان يكشف

---

[1]- عبد الرزاق ضيفي، مرجع سابق. ص36.

[2]-جهيدة ركاش، مرجع سابق. ص41.

[3]- نفس المرجع. ص42.

[4]-عبد المنعم سليمان، ظاهرة الفساد دراسة في مدى موائمة التشريعات العربية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، **نشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP**. ص110.

[5]-محمد فلاق، سميرة أحلام حدو، مرجع سابق. ص13.

[6]-عبد الرزاق ضيفي، مرجع سابق. ص36.

[7]-عبد الغفار عفيفي الدويك، الأساليب الحديثة المستخدمة في المؤسسات التعليمية في حماية النزاهة ومكافحة الفساد، **جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية**: سنة 2013. ص09.

عن حالات الاحتيال وسوء الإدارة في حال اطلع عليها، وان لا يكشف عن المعلومات الرسمية بطريقة غير صحيحة أو يستخدمها لأغراض شخصية. فقيم النزاهة تأتي من هذه المساءلة المستمرة لذلك سميت الأخلاق بالشجرة "كما جاء في القران الكريم أصلها ثابت وفرعها في السماء" الأخلاق هي مجموعة القيم التي تقود إلى نزاهة الإنسان وأمانته[1].

ولتقييم مدى توفر النزاهة في مؤسسة ما لا بد من وجود عدد من المؤشرات التي تدل على مدى التزام تلك المؤسسة بقيم النزاهة، ومن ابرز تلك المؤشرات: مدونات السلوك، ضمانات نجاح قيم النزاهة.

**1/ مدونات السلوك:**

تعد مدونات السلوك احد أهم الوسائل التي تعزز النزاهة التي تمزج بين ما تفرضه أحكام القانون على العاملين والالتزام الأخلاقي الطوعي، من خلال تبني ذاتي من قبل العاملين في إدارة الشأن العام لعدد من الأحكام التي تتعلق بتعاملهم مع المواطنين وزملائهم والمسؤولين، وبالمعايير الأخلاقية الايجابية، مثل المحافظة على الأموال والممتلكات العامة.

وغالبا ما تتضمن مدونة السلوك معايير لأخلاقيات ومجموعة السلوكيات والقيم الواجب مراعاتها، وتتميز المدونات عن النصوص القانونية بأنها التزام أخلاقي طوعي من قبل الدوائر والموظفين العموميين، حيث يكون الضمير أداة رقابية داخلية فعالة. والى جانب ذلك يحق للدوائر المختلفة، ومن باب تعزيز الأداء السليم للوظيفة العامة، أن تصوغ رسالتها وقيمها الخاصة بناء على القيم الأساسية، ويشمل ذلك معايير التصرف والسلوك المتوقعة من الموظف عند تعامله مع زملائه في العمل، أو الجمهور الذي تخدمه المؤسسة عند قيامه بمهام عمله، وربط هذه المواثيق بنظام واضح يتضمن مبدأ الثواب والعقاب، من خلال إعطاء المكافآت والحوافز للملتزمين وفرض العقاب على المخالفين، الأمر الذي يعزز من قيم النزاهة وحب العمل[2].

**2/ ضمانات نجاح قيم النزاهة:**

- توافر أدلة عمل أو أنظمة مكتوبة: سواء للمؤسسات العامة أو الخاصة تكون المرشد لموظفي هذه المؤسسات في عملهم، تمأسس العمل تجاه زملائهم، وتجاه المواطنين والأطراف المستفيدة من عمل المؤسسات، وتضمن تقديم الخدمة للمواطنين على قاعدة المساواة بين المواطنين وبطريقة مهنية وبعيدا على الارتجالية والمزاجية التي تفتح المجال للوساطة والمحسوبية والرشاوى وغيرها من أشكال الفساد[3].

- وجود أنظمة خاصة بالهدايا والإفصاح عنها: قد يختلط مفهوم الهدايا التي يمكن تقديمها لمن يؤدون عملا عاما بمفهوم الرشوة في بعض الأحيان، وقد لا تدخل الهدية ضمن مفهوم الرشوة المجرمة قانونا، ولكن مع ذلك قد تؤثر سلبا على أداء الموظف تجاه من قدم له هذه الهدية، الأمر الذي يتطلب وجود أنظمة مقرة لكيفية التعامل مع هذه الهدايا من حيث مدى إمكانية قبولها وفقا لطبيعتها وقيمتها والجهة التي قدمتها، وكيفية التصرف بها وتسجيلها بما يضمن عدم استفادة من قدمها في معاملاته التي يجريها لاحقا مع المؤسسة التي قدمت لها.

- وجود إقرار ذمة مالية ونظام إفصاح عن الممتلكات: إن إقرارات الذمة المالية هي عبارة عن إقرار يعلن من خلاله الموظف العام ومن في حكمه ما لديه وما لدى زوجه وأبنائه القصر من أموال منقولة وغير منقولة بما في ذلك الأسهم والسندات والحصص في الشركات والحسابات في البنوك، ومصادر دخلهم وقيمة هذا الدخل، حيث تؤدي هذه الإقرارات دورا مهما في الكشف عن جرائم الكسب غير المشروع في العمل العام وتعزز من الجانب الوقائي في هذا المجال.

---

[1]- نفس المرجع. ص10.

[2]- عزمي الشعيبي وآخرون، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد. ط4، **منشورات الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة "أمان"**: سنة 2016. ص53.

[3]- نفس المرجع. ص58.

- وجود مدونة سلوك مطبوعة وموزعة على العاملين: ووجود برامج دورية للتأهيل بأحكامها ووجود جهة في المؤسسة مسؤولة عن متابعتها ووجود آلية مساءلة عن مدى الالتزام بها من قبل الموظفين وإنزال العقوبة بالمخالفين واستخدام ذلك في عملية التقييم العام للموظف[1].

بالإضافة إلى هذه الآليات هناك آليات تساهم في محاربة الفساد في المجتمع وترسيخ ثقافة مكافحته في أدهان أفراد المجتمع منها:

**1-التربية في مواجهة الفساد:** التربية هي عملية تعليم الأفراد القيم والمثل والأخلاق التي تجعلهم مقبولين في المجتمع وفاعلين في وسطه وقادرين على تنميه وتطويره نحو الأحسن. والتربية الاجتماعية لا تقتصر على مؤسسة واحدة وإنما مؤسسات عديدة كالأسرة والمدرسة والجامع ووسائل الإعلام والمجتمع المحلي ومكان العمل، فإنما أدت هذه المؤسسات مهامها التربوي على أتم وجه فأن سلوك الفرد وتفاعلاته وقيمه ستكون جيدة ويكون الفرد متكيفا مع المجتمع، والعكس هو الصحيح. أما علاقة التربية الايجابية في وقاية الأفراد من الفساد فتشير الدراسات العلمية بأن التربية الصحيحة التي يتلقاها الأفراد من مؤسسات المجتمع تقيهم من شرور الانزلاق في هاوية الفساد. من حين أن التنشئة الخاطئة التي يحصل عليها الأفراد تكون سببا من أسباب سقوطهم في الجريمة والانحراف[2].

**2-استقلال القضاء لمكافحة الفساد:** يقصد به عدم تدخل السلطتين التشريعية والتنفيذية في أعماله إذ أن الاستقلال يعمي عدم الخضوع إلا لسلطة القانون بحيث يكون عمله (القضاء) في سبيل إقرار الحق والعدل خاضعا لما يمليه عليه القانون وضمير القاضي ولاقتناعه الحر السليم. كما يجب توفير مقومات أجهزة القضاء المختصة بالفساد وهي:

-نزاهة القضاء ورجال النيابة العامة والتي تم تأكيدها في المشروع المنقح لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

-ضرورة أن تتخذ الدول تدابير تشريعية تجعل من صفة القاضي أو رجل النيابة العامة ظرفا مشددا في جرائم الرشوة لغرض مواجهة المحاولات المتواصلة لجماعات الجريمة المنظمة لإفساد بعض ضعاف النفوس من القائمين على تطبيق القانون[3].

عرف العصر الحديث تزايد في حجم الجريمة المنظمة والعابرة للحدود، مستغلة ما أنتجه التطور التكنولوجي في وسائل الاتصال والمواصلات، وهذا ما وضع المجتمع الدولي في تحد كبير لمواجهة هذه الجرائم، وضرورة تكاتف الجهود لمكافحتها والوقاية منها، فظهرت الكثير من المبادرات على المستوى الدولي، وأبرمت الكثير من الاتفاقيات الدولية، وكان أبرزها:

**1/اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.**

تم اعتماد الاتفاقية بموجب قرار صادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة في31اكتوبر2003، ودخلت حيز التنفيذ في 14ديسمبر2005، وقد صادق على الاتفاقية 170 دولة إلى غاية 2014، وهي مفتوحة لجميع البلدان والمنظمات الاقتصادية والإقليمية، وتسعى الاتفاقية لتغيير ثقافة مكافحة الفساد، ودعم معايير النزاهة والشفافية والمسائلة، واشتراك كافة أطراف المجتمع الدولي والمحلي حول ضرورة اجتثاث الفساد، كون الفساد ظاهرة متشابكة ومتعددة الأطراف، ولها آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية سلبية، وقد تميزت الاتفاقية عن بقية الاتفاقيات بإدراك المنظمة الدولية بأن التحديات التي تواجه مكافحة الفساد لا تقتصر فقط على التحديات القانونية والأمنية، بل تتعلق بثقافة الفساد، وضرورة إدراك العامة لفعل الفساد، كما تميزت بأن المخاطبين بأحكامها ليسوا فقط الحكومات والأجهزة الرقابية بل أيضا الموظفين

---

[1]- عزمي الشعيبي وآخرون، **النزاهة و الشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد**، مرجع سابق. ص59.

[2]- حاتم جاسم عزيز، عبد الرزاق جدوع محمد، دور التربية في مواجهة الفساد (الأسباب والمعالجات). **كلية التربية الأساسية**، جامعة ديالي: سنة 2014. ص11.

[3]- نوال طارق ابراهيم، المظاهر القانونية للفساد وإستراتيجية مكافحته في تعزيز قيم النزاهة. **مجلة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد، مجلد**: 2019. العدد-1. 2019/06/12.
موقع: https://www.qscience.com/content/journals/10.5339/rolacc.2019.4?crawler=true تم الاطلاع على الصفحة بتاريخ: 2020/06/08.

والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، والإعلام[1]. وقد وقعت الجزائر على هذه الاتفاقية وصادقت عليها بتاريخ 19افريل2004 بموجب المرسوم الرئاسي رقم04-128 من اجل القضاء على الفساد ومكافحته[2].

***أهمية الاتفاقية:**

- تم انجاز الاتفاقية بصورة توافقية بعد جهود مكثفة، ومفاوضات حثيثة شارك فيها 128دولة ومجموعة كبيرة من وكالات الأمم المتحدة، ومنظمات حكومية دولية، ومنظمات غير حكومية.
- تأتي الاتفاقية لتكمل سلسلة من القرارات والاتفاقيات الدولية التي سبقتها وتشجع الجهود الوطنية والدولية لمكافحة الفساد.
- تمثل الاتفاقية تخطيطا شاملا لمكافحة الفساد تعتمد على مجموعة من التدابير التشريعية وغير التشريعية وغير التشريعية، وتنشئ لنفسها آلية لمراقبة التنفيذ من خلال مؤتمر الدول الأطراف، وتستهدف تحقيق التعاون القضائي على كافة الأصعدة لمكافحة الفساد.
- تمثل الاتفاقية تطورا هاما في تاريخ الإنسانية، من حيث التوصل إلى توافق دولي حول عدد من المفاهيم التي يتحكم العمل بها في مكافحة الفساد.
- تجسد الرؤية الدولية لماهية التدابير والإجراءات الواجب اتخاذها لمكافحة الفساد.
- اتسامها بإجراءات للتجريم والعقاب لاسيما في القطاع الخاص.
- ومن أهم ما تضمنته الديباجة تأكيدها على أن منع الفساد والقضاء عليه مسؤولية تقع على كاهل كل الدول، مع تضافر جهود المجتمع الأهلي والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني[3].

**2/اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته.**

قامت الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي بوضع اتفاقية لمنع الفساد ومكافحته، واضحة في اعتبارها القانون التأسيسي للاتحاد الذي يطلب من الدول الأعضاء تنسيق وتكثيف تعاونها ووحدتها وتماسك جهودها من أجل تحقيق ظروف معيشية أفضل للشعوب الإفريقية ، وعلى ضرورة تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب ودعم المؤسسات والثقافة الديمقراطية وكفالة الحكم الراشد وسيادة القانون.

صادقت الجزائر على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته، بموجب المرسوم الرئاسي رقم 06-137 المؤرخ في 11 ربيع الأول عام 1427 الموافق ل 10 أفريل 2006[4].

**3/الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.**

اقر مجلس وزراء العرب في 24افريل2007 مشروع اتفاقية عربية لمكافحة الفساد هدفها تعزيز التدابير الرامية للوقاية من الفساد ومكافحته وكشفه بكل أشكاله لان المجتمعات العربية أكثر مجتمعات تضرر من جرائم الفساد، مع شديد الأسف، ويعود ذلك إلى عدة أمور منها ما يتعلق بالأنظمة الحاكمة وقلة الخبرات القانونية وكثرة الثروات الطبيعية مع ضعف الإدارة والتخطيط وتقييد الحريات وضعف الجزاءات إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي إن هذه الأسباب إضافة الرغبة في مواكبة المجتمع الدولي والإقليمي في محاربة للفساد ودفعت جامعة الدول العربية إلى تبني اتفاقية إقليمية خاصة لمكافحة الفساد في 21ديسمبر2010[5].

صادقت الجزائر على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد بموجب مرسوم رئاسي رقم 14-249 مؤرخ في 13 ذي القعدة 1435 الموافق 8 سبتمبر 2014، المحررة بالقاهرة ، بتاريخ21 ديسمبر 2010[6].

***أهداف الاتفاقية:**

---

[1]- الجهود الدولية لمكافحة الفساد- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد نموذجا- ، تاريخ النشر:2019.

[2]- المرسوم الرئاسي رقم 04-128 المؤرخ في19 أفريل 2004، يتضمن مصادقة الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. **الجريدة الرسمية**، عدد26، صادر في 25 أفريل 2004.

[3]- ديوان اللغة العربية، **معجم المصطلحات الكبير**. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. www.diwanalarabia.com

[4]- **الإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة الفساد في الجزائر** ، طبعة2. 2014. ص65.

[5]- منيرة بالخامسة، **الاتفاقيات الدولية وتطبيقاتها في مجال قانون الفساد**، مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص قانون جنائي. ورقلة: سنة 2017/2016. ص21.

[6]- الإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة الفساد في الجزائر ، مرجع سابق. ص86.

تهدف هذه الاتفاقية إلى:
-تعزيز التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته وكشفه بكل أشكاله، وسائر الجرائم المتصلة به وملاحقة مرتكبيها.
-تعزيز التعاون العربي على الوقاية من الفساد ومكافحته وكشفه واسترداد الموجودات.
-تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة وسيادة القانون.
-تشجيع الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني على المشاركة الفعالة في منع ومكافحة الفساد[1].

[1]- المادة(2) من الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد. مرجع سابق.

**خلاصة:**

نستنتج أن ظاهرة الفساد من أهم الموضوعات التي لازالت تشغل اهتمام المفكرين والباحثين لما له من تأثير سلبي على حياة المواطنين، لذا فإن الفساد هو خروج الشيء عن طبيعته، أي هو سلوك بيروقراطي منحرف يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطريقة غير مشروعة وبدون وجه حق. انتشار ظاهرة الفساد تعكس ضعف المنظومة الاقتصادية والسياسية والقانونية للدولة، وللتمييز بين الممارسات الفاسدة وغير الفاسدة، فإن الفيصل في ذلك الشفافية والمحاسبة،إذ إن الفساد حتى عندما يتحول إلى ظاهرة عامة ، فان مرتكبيه يمارسونه تحت جنح الظلام ويخفونه عن عيون الناس، فهو لم يعد مقصور على دولة دون غيرها بل أصبح ظاهرة عالمية، بدرجات متفاوتة بين الدول.

فالفساد يكتسب عدة أشكال منها الرشوة والمحاباة والمحسوبية ونهب أموال الدولة والتهرب الضريبي وتبييض الأموال وتزوير الانتخابات ...وغيرها. فنشر ثقافة النزاهة بين المواطنين باعتبارها مسؤولية مجتمعية، وتوفير شروط النزاهة قبل مطالبة الموظف لها، بتهيئة الظروف المناسبة للعيش الكريم للموظف مع عائلته.

أصبحت فكرة مكافحة الفساد من المسلمات التي لا يجرؤ أي طرف على التقليل من شأنها، حيث عمدت دول العالم على مكافحة الفساد بشتى أشكاله وذلك بتكاتف الجهود وسن قوانين واتفاقيات دولية للوقاية من الفساد ومكافحته.

# الفصل الثاني:

# واقع مكافحة الفساد بالجزائر قبل الحراك الشعبي.

شهدت الجزائر كغيرها من دول العالم ظاهرة الفساد والتي تعاني من أثارها الفتاكة التي تكاد تأتي على الأخضر واليابس في كل المجالات، حيث عرفت سنوات الثمانينات انتشارا واضح لظاهرة الفساد وذلك راجع للأرضية الهشة للهياكل الإدارية وكذا السلوكيات و الممارسات التي تقع من طرف البيروقراطيين، والأكثر من ذلك اختلاس الأموال العمومية وتوجيهها نحو أغراض شخصية، إضافة إلى أن اعتماد الجزائر الأحادية السياسية التي جلبت تسييرا مركزيا للاقتصاد ونظام سياسي تسلطي ما جعل الفساد يجد ضالته في الانتشار. ما جعل الجزائر تتجه نحو التعددية السياسية بداية التسعينات الذي يفتح المجال للمشاركة السياسية في إطار الحرية والمساواة والعدالة والشفافية التي يكفلها الدستور، وبالرغم من أن هذا النظام ديمقراطي يوفر آليات خاصة وفعالة لمجابهة هذه الظاهرة إلا أنها لا تزال تعاني من الفساد الذي انتشر حتى بالمستويات العليا للدولة.

كما تفاقم الفساد في سنوات ال2000 التي كانت الجزائر في هذه الفترة تعرف ارتفاع كبير لعائدات أسعار البترول ، ما جعل شخصيات من دولة ورجال الأعمال إلى الجشع والطمع للاستحواذ على هذه الثروة، وكذا تشكيل شبكات فساد منظمة و خطيرة تضم أطراف وطنية ودولية.

في هذا الفصل سنحاول دراسة واقع الجزائر لمكافحة الفساد من خلال الجهود المبذولة والإصلاحات المتبعة(المبحث الأول)، وكذا دراسة لمستويات ومؤشرات الفساد فيا لفترة الممتدة من (2003-2018)(المبحث الثاني). والتطرق لأهم قضايا الفساد التي كان لها صدى في الإعلام والرأي العام(المبحث الثالث).

## المبحث الأول: جهود الجزائر لمكافحة الفساد:

في إطار الجهود الدولية التي تبدلها العديد من المنظمات الدولية والإقليمية لمكافحة الفساد المنتشر داخل الإدارات والشركات العمومية والخاصة، عمدت العديد من الدول لوضع استراتجيات وطنية لمكافحة الفساد، وعلى غرار بقية الدول فإن الجزائر من خلال الحكومات المتعاقبة قامت ببذل جهود لمكافحة هذه الظاهرة، تكمن هذه الجهود كاللاتي:

### المطلب الأول: الإجراءات التشريعية.

بعد مصادقة الجزائر على الاتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بمكافحة الفساد، كاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي صادقت عليها الجزائر بتاريخ:19 أفريل2004، واتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته صادقت عليها سنة 2006، وكذا الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد صادقت عليا الجزائر سنة2010. قامت بسن العديد من القوانين التي تتوافق مع هذه الاتفاقيات.

**1- القانون رقم06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته:**

صدر هذا القانون في 20 فبراير 2006، الذي يهدف إلى دعم التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته، وكذا تعزيز النزاهة والمسؤولية والشفافية في تسيير القطاعين العام والخاص، وتسهيل ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية من أجل الوقاية من الفساد ومكافحته بما في ذلك استرداد الموجودات[1].

يتضمن هذا القانون 06 أبواب و73مادة.

* الباب الأول : متعلق بالأحكام العامة (المواد من 1-2) تم فيه تحديد الأهداف التي من اجلها وضع هدا القانون وكذا المصطلحات المستعملة فيه.

*الباب الثاني: يتعلق بالتدابير الوقائية (المواد3-16) أي جملة من القواعد الذي يجب على الإدارة العمومية ومستخدميها مراعاتها والتقيد بها لضمان النزاهة والشفافية في التسيير.

*الباب الثالث: المتعلق بالهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته (المواد 17-24) الذي ينص على إنشاء هيئة وطنية مكلفة بالوقاية من الفساد ومكافحته ، قصد تنفيذ الإستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة الفساد.

*الباب الرابع: التجريم والعقوبات وأساليب التحري رشوة الموظفين العموميين (المواد 25-56) يتضمن هذا الباب على التجريم والعقاب في مجال الصفقات العمومية كرشوة الموظفين العموميين والأجانب وموظفي المنظمات الدولية العمومية ، استغلال النفوذ إساءة استغلال الوظيفة ، وتعارض المصالح وعدم التصريح أو التصريح الكاذب بالممتلكات ، اختلاس الممتلكات في القطاع الخاص لتبييض العائدات الإجرامية وإعاقة السير الحسن للعدالة.

*الباب الخامس: التعاون الدولي واسترداد الموجودات (المواد57- 70) التعاون القضائي ، منع وكشف وتحويل العائدات الإجرامية ، التعامل مع المصارف والمؤسسات المالية ، وإسترداد الممتلكات عن طريق التعاون الدولي في مجال المصادرة.

*الباب السادس: متعلق بالأحكام المختلفة والختامية (المواد71-73) و ينص على إلغاء بعض المواد المخالفة لهذا القانون مثل المادتان 119 و119 مكرر1 من قانون العقوبات الملغيتان تعوضان بالمادة 29 من هذا القانون.

**2_ الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته:**

عرف المشرع الجزائري الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته في القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته ، بمقتضى المادة 18: "بأنها سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتوضع لدى رئيس الجمهورية"[2]، ولقد تم إنشاءها بموجب المرسوم التنفيذي رقم06-413 المؤرخ في 22 نوفمبر2006.

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 06-01، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته،المؤرخ في2006/02/20، **الجريدة الرسمية**، العدد14، الصادر بتاريخ: 2006/03/80. ص09.

[2]-. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 06-01، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، المؤرخ في: 2006/02/20، **الجريدة الرسمية**، العدد14، الصادر بتاريخ: 2006/03/80.

من مهام الهيئة الوطنية اقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد تجسد مبادئ دولة القانون، وتقديم توجيهات تخص الوقاية من الفساد، لكل شخص أو هيئة عمومية أو خاصة، واقتراح تدابير خاصة منها ذات الطابع التشريعي والتنظيمي للوقاية من الفساد، إعداد برامج تسمح بتوعية وتحسيس المواطنين بالآثار الضارة الناجمة عن الفساد، تلقي التصريحات بالممتلكات الخاصة بالموظفين العموميين بصفة دورية ودراسة واستغلال المعلومات الواردة فيها والسهر على حفظها[1].

**3_ الديوان المركزي لقمع الفساد:**

نص المشرع الجزائري في المادة24 مكرر من القانون رقم06-01 المعدل والمتمم بالأمر رقم10-05 على أنه: " ينشأ ديوان مركزي لقمع الفساد، يكلف بمهمة البحث والتحري عن جرائم الفساد، تحدد تشكيلة الديوان وتنظيمه وكيفيات سيره عن طريق التنظيم".

وعلى هذا الأساس تم إنشاء هذا الديوان بموجب المرسوم الرئاسي رقم11-426 المؤرخ في 08 ديسمبر 2011 الذي يحدد تشكيلة الديوان المركزي لقمع الفساد وتنظيمه وكيفيات سيره، وجعله تحت وصاية الوزير المكلف بالمالية.[2] ولقد تم تعديله بموجب المرسوم الرئاسي رقم14-209 المؤرخ في 23 جويلية 2014، بحيث أن هذا التعديل وضع هذا الديوان لدى وزير العدل حافظ الأختام ويتمتع بالاستقلال في عمله وتسييره، مقره بالجزائر العاصمة.

من مهامه الإدارية وطبقا للمادة14 من نفس المرسوم يكلف المدير العام للديوان على الخصوص، بما يلي:

-إعداد برامج عمل الديوان ووضعه حيز التنفيذ

-إعداد مشروع التنظيم الداخلي للديوان ونظامه الداخلي

-السهر على حسن سير الديوان وتنسيق نشاط هياكله

-ممارسة السلطة السلمية على جميع مستخدمي الديوان

-إعداد التقرير السنوي عن نشاطات الديوان الذي يوجهه إلى وزير العدل، حافظ الأختام.

ومن المهام القضائية يكلف الديوان ب:

-جمع كل المعلومات التي تسمح بالكشف عن أفعال الفساد ومكافحتها ومركز استغلالها

-جمع الأدلة والقيام بالتحقيقات في واقع الفساد وإحالة مرتكبيها للمثول أمام الجهة القضائية المختصة

-تطوير التعاون والتساند مع هيئات مكافحة الفساد وتبادل المعلومات بمناسبة التحقيقات الجارية

-اقتراح سياسة من شانها المحافظة على حسن تسيير التحريات التي تتولاها على السلطات المختصة[3].

**4_ مجلس المحاسبة:**

هيأة رقابية بهدية على الأموال العامة، سواء كانت أموال الدولة أو الولاية أو البلدية أو المؤسسات العمومية إدارية كانت أو اقتصادية، وقد أنشأت سنة 1980، بموجب المادة190 من دستور عام1986. شهد عدة تغييرات إصلاحية منها، بموجب الامر95-20 الذي أعاد مكانة مجلس المحاسبة ورفع دوره وجعل منه هيئة قضائية إدارية، فهو يمارس رقابة ذو طابعين إداري وقضائي على الدولة أو الهيئات التابعة لها في تسيير الأموال العمومية مهما كان وضعها القانوني.

تكمن أهميته من خلال المجهودات التي يبذلها في أعماله ورقابته، إذ يستتبع مع نهاية كل سنة تفاصيل العمليات التي تمت خلالها بدقة بهدف الكشف عن أي اختلاس قد يقع أو الوقوف عند كل تلاعب أو خطأ لتصفية الحسابات دون التقيد بالوقت. لكن بالرغم من أهمية دور مجلس المحاسبة في مراقبة أموال الدولة إلا انه لا يوجد له صدى على ارض الواقع، وهذا لعدة عوامل منها:

عدم الاكتراث بالتقارير التي يعدها مجلس المحاسبة، وعدم استقلالية المجلس وتبعيته للسلطة التنفيذية يعتبر عائق أمام أداء هامه بنزاهة وشفافية، وكذلك عدم فعالية الأدوات التي يمتلكها في المعاقبة[1].

---

[1]- المادة20 من القانون رقم06-01.

[2]- المرسوم رئاسي رقم 11-426 المؤرخ في 8 ديسمبر 2011، يحدد تشكيلة الديوان المركزي لقمع الفساد وتنظيمه وكيفيات سيره. **جريدة الرسمية**، عدد68، الصادر في 2011.

[3]- عبد الحميد قصاص، **جرائم الفساد في النظام القانوني الجزائري**، مذكرة ماجستير في الحقوق، جامعة الجزائر: سنة 2013-2014. ص223.

**5_ تفعيل دور أجهزة الرقابة الإدارية في مكافحة الفساد:**

أنظمة الرقابة الإدارية تهدف إلى ضمان سير وأداء الوظيفة العامة بشفافية ونزاهة بعيدا عن الانحراف والفساد الإداري، وتقوم على وضع الأساليب والإجراءات التي من شأنها تعمل على ضبط العمل الإداري وكشف الانحرافات والفساد الإداري.

تختلف أجهزة الرقابة الإدارية باختلاف النشاط الإداري محل المراقبة، من أهمها أجهزة الرقابة الإدارية الخاصة بالصفقات العمومية، أجرى المشرع الجزائري تعديلات عميقة وجذرية على الصفقات العمومية وذلك في إطار حربه على الفساد وهدر المال العام وذلك بإصدار المرسوم الرئاسي رقم:236/10 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية المعدل والمتمم. وخصص لها باب كامل تحت عنوان رقابة الصفقات العمومية[2].

**6_ المفتشية العامة للمالية:**

تعد المفتشية العامة للمالية جهاز رقابي دائم، تم إنشائه بموجب المرسوم التنفيذي رقم80-53 حيث نصت المادة الأولى منه على أنه: "تراقب المفتشية العامة للمالية التسيير المالي والمحاسبي في مصالح الدولة والجماعات اللامركزية". وتقوم بدور هام في مكافحة الفساد بواسطة مهامها الرقابية، كالرقابة والتدقيق والتحقيق العقلاني لكافة الموارد البشرية، وتقوم بمهام إجراء دراسات وإعداد خبرات لها للاقتصاد والمالية على وجه التحديد، وتقييم أداء أنظمة الميزانية والتقييم الاقتصادي والمالي لنشاط قطاعي أو فرعي، إضافتا إلى تقييم شروط السياسات العمومية وشروط تسيير واستغلال المصالح العمومية من طرف المؤسسات. فبالرغم من دورها المنوط في ترشيد النفقات العمومية ومكافحة الفساد إلا أنه محدود وذلك لوجود صعوبات متعلقة بالتشريع بحد ذاته، إذ أنه وما يمكن ملاحظته أن نتائج تدخلها ليست على مستوى الاختصاصات الكبيرة التي منحت لها.كما يعد عملها معطلا بسبب افتقارها لعنصر الجزاء وعدم تفعيل مبدأ العقاب وتطبيق القانون على المخالفين والمستغلين[3].

**7_ دور أجهزة الرقابة المالية في مكافحة الفساد الإداري:**

الرقابة المالية هي عملية تهدف إلى التأكد من حسن استعمال المال العام طبقا للأهداف المحددة لذلك، ولقد قام المشرع بوضع هيئات متخصصة محايدة تتولى الرقابة المالية وذلك لمكافحة الفساد في الجانب المالي، فالمفتشية العامة للمالية تعتبر من بين المؤسسات التقليدية المختصة بمكافحة الفساد والتي تسهر على رقابة مالية الدولة، فهي جهاز إداري يهتم بفحص ومراجعة التسيير المالي والمحاسبي لمصالح الدولة والجماعات المحلية وكل المؤسسات الثقافية والاجتماعية المستفيدة من مساعدات الدولة والأجهزة الخاضعة لقواعد المحاسبة العمومية. ومجلس المحاسبة من أهم الأجهزة الرقابية على المستوى الوطني، حيث يعد المؤسسة العليا للرقابة البعدية لأموال الدولة والجماعات الإقليمية والمرافق العمومية كما يعد مؤسسة تتمتع باختصاص إداري وقضائي في ممارسة المهمة الموكلة إليه ويتمتع بالاستقلال الضروري ضمانا للموضوعية والحياد والفعالية في أعماله[4].

## المطلب الثاني: الإجراءات الإصلاحية.

عمدت الجزائر بعد المصادقة على الاتفاقيات الدولية إلى القيام بإصلاحات في العديد من القطاعات ذات العلاقة بمكافحة الفساد، والتي تتمثل في ما يلي:

---

[1]- عبد العالي حاحة، **الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر**، أطروحة دكتورا في الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة: سنة 2012-2013. ص290-294.

[2]- نفس المرجع. ص517.

[3]- راضية بودحوش، صونية بودحوش، **الإطار المؤسساتي لمكافحة الفساد في الجزائر: خطوة نحو إرساء الحكم الراشد**، مذكرة ماستر في الحقوق. جامعة بجاية: سنة 2016-2017. ص43-48.

[4]- زينة خنيش، وسيلة مجبر، **الآليات الداخلية لمكافحة الفساد في الجزائر**، مذكرة ماستر في الحقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية: سنة 2014-2015. ص 55-56.

**1_ إصلاح العدالة والقضاء:** تم إصدار القانون العضوي الأساسي للقضاء رقم11/04 المؤرخ في2004/09/06، والقانون العضوي المتعلق بتشكيل المجلس الأعلى للقضاء رقم12/04 المؤرخ في2004/09/06، وتحسين الظروف المهنية للقاضي وحمايته من الضغوط، وتحديث وعصرنة القضاء، وإخضاع القضاة إلى دورات تكوينية حول الفساد وطرق مكافحته.

**2_ إصلاح النظام المحاسبي للدولة:** تم تكييف المحاسبة العمومية مع معايير المحاسبة الدولية، بما يضمن معايير الوضوح والدقة والأمان، وإمكانية المقارنة، والتسجيل الدقيق للصفقات العمومية.

**3_ الإصلاح المالي:** من خلال إصلاح النظام الضريبي ومراجعة مجموعة من الضرائب لتفادي التهريب الضريبي، وعصرنة إدارة الضرائب بإنشاء مديرية للشركات الكبرى، وإنشاء إدارة للإعلام والوثائق لمكافحة التهريب الضريبي وهروب رؤوس الأموال وتبييض الأموال. كما تم إدخال نظام بازل2 في القطاع البنكي بغية تحسين التحكم في المخاطر وتعزيز الرقابة والانضباط في الأسواق المالية[1].

**4_ ترقية الإعلام:** يلعب الإعلام دورا كبيرا في مكافحة الفساد، وذلك من خلال نقل الأحداث والحقائق إلى الغير بكل نزاهة وحياد ، حيث تم إقرار قانون الإعلام رقم12-02، الذي عزز حرية الإعلام من جهة ، وفتح مجال الإعلام للقطاع الخاص للاستثمار فيه لإعطائه أكثر مصداقية وعدم انحيازه لأي طرف[2].

[1]- عثمان مداحي، دراسة وصفية تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية(الإشارة إلى حالة الجزائر). **مجلة البشائر الاقتصادية**، المجلد الخامس، العدد:2 ، الجزائر، اوت2019. ص721.

[2]- زينة خنيش، وسيلة مجبر، مرجع سابق. ص64.

## المبحث الثاني: مؤشرات مدركات الفساد في الجزائر

شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة قضايا متعددة لها علاقة بالفساد، تجلت في تورط مسؤولين كبار في فضائح اختلاس مليارات الدولارات، تزامن هذا مع ارتفاع أسعار البترول بداية من سنة2000، وتبني الحكومة برامج تنموية اقتصادية خصصت لها غلاف مالي ضخم قدر بحوالي30440 مليار دينار جزائري. أصبحت الجزائر ورشة للمشاريع الكبرى، وفي نفس الوقت أصبحت مملكة للفساد بمختلف أشكاله.

من سنة 2003 انفجرت العديد من قضايا الفساد بدءا من قضية بنك الخليفة(2003)، قضايا الفساد في قطاع الصحة(2005)،القضية قطاع الأشغال العمومية(طريق السيار شرق- غرب2010)، قضايا التهرب الضريبي(2011)، وأخرى في عدة قطاعات كقطاع الجمارك ، وقطاع السكن والعمران،وقطاع المحروقات (2010). هذه القضايا هزت سمعة الجزائر بالرغم من كل المجهودات للحد من ظاهرة الفساد التي قامت بها الدولة ، استنادا لمؤشر منظمة الشفافية الدولية الذي يدعى بمؤشر الفساد للدول المصدرة، سنحاول قراءة مؤشر مدركات الفساد الخاصة بالجزائر للفترة الممتدة من 2003 إلى 2018، و تحليل المعطيات:

**جدول رقم(1): مؤشر مدركات الفساد في الجزائر2003-2018.**

| السنة | الدرجة من10 | الترتيب دوليا | عدد الدول التي شملتها الدراسة |
|---|---|---|---|
| 2003 | 2.6 | 88 | 133 |
| 2004 | 2.7 | 97 | 146 |
| 2005 | 2.8 | 97 | 158 |
| 2006 | 3.1 | 92 | 163 |
| 2007 | 3.0 | 99 | 180 |
| 2008 | 3.2 | 92 | 180 |
| 2009 | 2.8 | 111 | 180 |
| 2010 | 2.9 | 105 | 178 |
| 2011 | 2.9 | 112 | 183 |
| 2012 | 3.4 | 105 | 176 |
| 2013 | 3.6 | 94 | 177 |
| 2014 | 3.6 | 100 | 177 |
| 2015 | 3.6 | 88 | 167 |
| 2016 | 3.4 | 108 | 176 |
| 2017 | 3.3 | 112 | 180 |
| 2018 | 3.5 | 105 | 180 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير منظمة الشفافية الدولية(2018-2003).[1]

***تحليل الجدول:**

نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر توجد ضمن مجموعة البلدان المتأخرة في مجال ضمان الشفافية والحد من الفساد، في سنة2003 حصلت على أسوء درجة قدرت ب2.6 واحتلت المرتبة 88 من اصل133 دولة. بحيث كلما كانت الدرجة اقرب من الصفر تعد الدول أكثر انتشارا للفساد، أي في المنطقة الحمراء حسب تقارير منظمة الشفافية الدولية، وذلك بسبب تفشي الفساد في الدولة بمختلف أنواعه. من سنة2004-2006 عرفت تحسن طفيف في الدرجة وذلك راجع للإجراءات القانونية التي اتخذتها الحكومة الجزائرية حسب ما نصت عليه اتفاقية الأمم المتحدة التي صادقت عليها سنة2004، وبعدها إصدار قانون رقم06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.

أما في سنتي2007و2008 خرجت الجزائر من قائمة الدول الأكثر فسادا بعد أن حصلت على درجة 3من10، إلا أن الأمر لم يطل حتى تراجعت بشكل كبير من سنة2009الى غاية2011، حيث تحصلت على درجة 2.9 وبذلك ترتبت في دول الأكثر فسادا في العالم، وهذا راجع لانتشار الفساد في عدة قطاعات التي أثارها الإعلام للرأي العام كقضية قطاع الأشغال العمومية وقضية قطاع المحروقات2010، وهذا بسبب برامج التنمية التي أطلقتها الدولة الجزائرية (برنامج دعم النمو الاقتصادي) الذي أعطى فرصة اكبر لأصحاب النفوذ والسلطة باستغلال المال العام وممارسة مختلف أشكال الفساد.

[1]- عثمان مداحي، مرجع سابق. ص722.

والفترة الممتدة من 2012 الى2018 استقر مؤشر الفساد عن الدرجة 3من10، وهذا يعني أن الجزائر لم تخرج من المنطقة الحمراء، وتحتل مراتب غير مشرفة من حيث الشفافية والنزاهة، ويرجع ذلك إلى عدم فعالية وجدوى الإصلاحات الحكومية للرفع من مستوى الحكم الراشد والشفافية والنزاهة.

نستنتج من خلال هذا التحليل أن على الحكومة الجزائرية القيام بإصلاحات واسعة على مستوى النظام المالي والمصرفي، وتسيير المال العام والصفقات العمومية، وخلق مناخ ملائم ومحفز للنشاط الاقتصادي والاستثماري، وكذا تفعيل آليات الرقابة لمكافحة الفساد والحد منه.

## المبحث الثالث: أهم قضايا الفساد التي أثيرت في الجزائر

عرفت الجزائر عدة قضايا فساد أثارها الإعلام زلزلت الرأي العام والتي استهدفت الخزينة العمومية للدولة من نهب وسرقة أموال من خلال الصفقات العمومية المنجزة وغيرها من المشاريع، حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى اكبر قضايا فساد التي عرفتها الجزائر خلال فترة مابين 2018/2003:

### المطلب الأول: قضية الخليفة سنة 2003.

هكذا تم تأسيس آل خليفة:

25مارس 1998 تم تأسيس (آل خليفة بنك) بعد مداولة مجلس النقد والقرض وترخيص من محافظ بنك الجزائر حسب المقرّر رقم 98/02.

12أفريل 1998 تم تحرير القانون الأساسي لبنك الخليفة الذي أنشئ على شكل شركة ذات أسهم برأسمال تأسيسي، يقدّر بمبلغ 500 مليون دج حسب عقد التأسيس المحرر في مكتب الموثق رحال، والذي ورد فيه بأن الشركاء قد وضعوا مبلغ 125 مليون دينار من رأسمال البنك.

27جويلية 1998 تم منح الاعتماد لبنك الخليفة، بموجب المقرّر 04/ 98 الصادر عن محافظ بنك الجزائر آنذاك السيد كيرمان عبد الوهاب، وقد وضع بنك الخليفة تحت إدارة ومسؤولية السيد علي قاسي بصفته الرئيس المدير العام.

28سبتمبر 1998 تم تعديل القانون الأساسي لبنك الخليفة أمام نفس الموثق، وذلك بالتنازل عن أسهم وتغيير المسيّر بدون ترخيص مسبق من محافظ بنك الجزائر، كما تشترطه المادة 139 فقرة 01 من القانون المتعلق بالنقد والقرض رقم 90/ 10 المؤرخ في 14/ 04 / 1990، فيما يخص تغيير المسيّرين والمادة 12 من النظام رقم 93 – 01 المؤرخ في 03/ 01/ 1993 المحدّد لشروط البنوك والمؤسسات المالية، فيما يخص التنازل عن الأسهم، وقد تناول العقد الجديد تعيين مجلس إدارة جديد من السادة خليفة رفيق عبد المؤمن بصفته الرئيس المدير العام، قليمي عمر الرئيس المساعد، خليفة عبد العزيز أحمد عضو وكباش غازي عضو[1].

**توسع نشاط بنك الخليفة:**

* 01 جوان 1999 تأسيس خليفة "إير ويز" شركة ذات الشخص الوحيد، برأسمال يقدّر بمبلغ 500 مليون دج مالكها الوحيد خليفة رفيق عبد المؤمن.
* 13جوان 2000 تأسيس "خليفة للإعلام الآلي" شركة ذات مسؤولية محدودة، برأسمال يقدّر بمبلغ 10ملايين دج 50 بالمائة من رأسمالها لبنك الخليفة و50 بالمائة لخليفة إير ويز.
* 13جوان 2000 تأسيس "خليفة للوقاية والأمن" شركة ذات مسؤولية محدودة، برأسمال يقدّر بمبلغ 10ملايين دج 50 بالمائة منها لبنك الخليفة و50 لخليفة إير ويز.
* 04أكتوبر 2000 تأسيس "خليفة كاترينق" شركة ذات مسؤولية محدودة تختص بتوفير الأطعمة للطيران برأسمال يقدّر بملغ 10ملايين دج 50 بالمائة لخليفة بنك و50 بالمائة لخليفة إير ويز.
* 02جانفي 2001 تأسيس "خليفة لتأجير السيارات" شركة ذات مسؤولية محدودة، برأسمال يقدّر بمبلغ 10ملايين دج 50 بالمائة لبنك الخليفة و50 بالمائة لخليفة إير ويز[2].
* 13فيفري 2001 قام خليفة رفيق عبد المؤمن بشراء شركة للطيران، تدعى أنتينيا إيرلينز رأسمالها يقدّر بمبلغ 135.330.000,00 دج.
* 26جوان 2001 تأسيس "خليفة للخياطة" شركة ذات مسؤولية محدودة، برأسمال يقدّر بمبلغ 10ملايين دج 50 بالمائة لبنك الخليفة و50 بالمائة لخليفة أير ويز.
* 16 أوت 2001 تأسيس "خليفة للطباعة" شركة ذات مسؤولية محدودة، برأسمال يقدر بمبلغ 10ملايين دج 50 بالمائة لبنك الخليفة و50 بالمائة لخليفة أير ويز.

---

[1]- نورالدين ختال، إمبراطورية الخليفة... البداية والنهاية. **موقع الحوار**، 15ماي 2015.
الموقع: **https ://www.elhiwardz.com/national/12197/**
تم الاطلاع علي صفحة الويب: 2020/07/11.

[2]- نورالدين ختال، مرجع سابق الذكر.

* 25 ديسمبر 2001 تأسيس "خليفة للبناء" شركة ذات مسؤولية محدودة، برأسمال يقدّر بمبلغ 10ملايين دج 50 بالمائة لبنك الخليفة و50 بالمائة لخليفة أير ويز.
* 15 جويلية 2002 تأسيس "خليفة لصناعة" شركة ذات مسؤولية محدودة، برأسمال يقدّر بمبلغ 5.000.000,00 دج 60 بالمائة لبنك الخليفة، 20 بالمائة لكريم إسماعيل، 10 بالمائة لبختي إبراهيم و10 بالمائة لبن حمدين فريد.
* 15 جويلية 2002 تأسيس "خليفة للصحة" شركة ذات مسؤولية محدودة، برأسمال يقدر بمبلغ 5.000.000,00 دج 60 بالمائة لبنك الخليفة، 20 بالمائة لكريم إسماعيل، 10 بالمائة لبختي إبراهيم و10 بالمائة لبن حمدين فريد[1].

**انهيار مجمع الخليفة:**

بعد الانجاز الحاصل في مجمع الخليفة بدأت الشكوك تدور حول مصادر تمويلها وعدم نشر لحساباتها، والمعلومات عن أصحاب الأسهم فيها، ما أدى ببنك الجزائر بمباشرة عملية التفتيش، في جانفي 2000ركزت عملية التفتيش على إن كان بنك الخليفة قد سوى الوضعية حسب الملاحظات المقدمة له من بنك الجزائر في شهر جوان1999، حيث سجل بعض الخرقات التي قام بها مسيرو البنك، والمتمثلة في بيع الأسهم وتغيير المسيرين بدون الحصول على رخصة مسبقة من بنك الجزائر. في جانفي2001 كشفت العملية مخالفة قواعد الحذر الخاصة بتسيير البنوك، إذ تعرض البنك لمخاطر تفوق 25بالمائة من بينها 11زبونا من بين هؤلاء الزبائن خليفة للطيران، وأن التصريح الذي قدمه البنك لبنك الجزائر بخصوص هؤلاء الزبائن خاطئ[2].

من خلال هذه المراقبات وغيرها تبين وجود تناقض بين التصريحات الإحصائية المقدمة من قبل مديرية الميزانية لبنك الجزائر وبين التحويلات الفعلية، بالإضافة إلى عدم وجود ملفات التعيين ونماذج التحويلات المحققة، وقيام بعض الوكالات بالتجارة الخارجية رغم أنها غير معتمدة. ونظرا لهذه الخروقات قام البنك بإجراءات ضد بنك الخليفة:

تجميد التجارة الخارجية ل(آل خليفة بنك)في27فيفري2002.

مغادرة خليفة رفيق عبد المؤمن المدير العام لمجمع الخليفة باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية في 21فيفري2003.

22مارس 2003 تقدم لعوش بوعلام إلى مقر المصلحة الولائية للشرطة القضائية فرقة الاقتصاد والمالية بأمن ولاية الجزائر وقدم شكوى بعدما كلفه المتصرف الإداري بذلك بصفته مدير الشؤون القضائية والمنازعات لبنك الخليفة، والممثل القانوني لهذه المؤسسة المصرفية بشكوى ضد كل من أكلي يوسف مدير عام مساعد مكلف بالصندوق الرئيس، وشبلي محمد رئيس مصلحة الصندوق الرئيسي من أجل اختلاس أموال الصندوق جاء فيها: أنه في إطار تسوية وضعية البنك، أجريت عملية التفتيش على مستوى الصندوق الرئيسي الكائن بوكالة الشراقة، اكتشفت اللجنة التي أسندت إليها مهمة الفحص والمراقبة ثغرة مالية معتبرة بالعملة الوطنية والصّعبة، سحبت بدون أية وثيقة رسمية أو سند قانوني معمول به في البنك، أو أمر كتابي يبين الجهة التي حوّلت لها هذه المبالغ المعتبرة، أو المستفيدين منها وهذه المبالغ مفصّلة على النحو التالي: 22,2 مليار دينار جزائري، 1,7 مليون دولار، 7,4 مليون فرنك فرنسي، 8,1 مليون أورو، 8700 فرنك بلجيكي، 2615 مارك ألماني، 12570 فرنك سويسري، 57360 جنيه إسترليني، 210 دولار كندي[3].

وجرت المحاكمة الأولى سنة 2007 في غياب المتهم الرئيسي عبد المؤمن خليفة المحبوس في بريطانيا، والذي صدر ضده حينها حكم بالسجن مدى الحياة، وهو غير معني بالمحاكمة الجديدة.

ويعيد قضاة محكمة الجنايات لدى مجلس قضاء البليدة محاكمة 75 متهما والاستماع لـ300 شاهد، بعدما نقضت المحكمة العليا الحكم الأول وأحالت المتهمين إلى المحاكمة من جديد. وكانت نفس محكمة جنايات

[1]-نفس المرجع.
[2]- نورالدين ختال، مرجع سابق الذكر
[3]- نفس المرجع.

البليدة قد أصدرت أحكاما قضائية تتراوح بين سنة وعشرين سنة سجنا في حق المتهمين وتبرئة حوالي 50 آخرين، إضافة إلى الحكم غيابيا بالمؤبد على عشرة متهمين آخرين من بينهم عبد المؤمن خليفة.

وذكرت وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية أن المتهمين يواجهون تهم "تكوين جمعية أشرار، والسرقة الموصوفة، والنصب والاحتيال، وخيانة الأمانة، والتزوير في محررات رسمية"[1].

## المطلب الثاني: قضية سونطراك1 سنة2010.

سونطراك هو المختصر الفرنسي للشركة النفطية الوطنية الجزائرية، وهي مجموعة بترولية حكومية تختص بالمهن المتعلقة بإنتاج وتسويق المنتجات النفطية، وهي إحدى أكبر الشركات الإفريقية عبر العالم. وتعتبر عصب الاقتصاد الجزائري، إذ أن أكثر من95% من عائدات الجزائر تأتي من الأنشطة المرتبطة بالنفط والغاز. ويتجاوز تأثير الشركة المجال الاقتصادي إلى المجالين الاجتماعي والسياسي، فهي ثالث مشغل لعمل في الجزائر بعد الجيش والمصالح الحكومية، وتقود خططا عمرانية واجتماعية عملاقة خاصة في المناطق النفطية، كما أنها مرتبطة أشد الارتباط بالتأثيرات السياسية الداخلية في الجزائر، وفوق ذلك كله تشكل ورقة رابحة في العديد من الصفقات الدبلوماسية الجزائرية[2].

حيث يعد وزير الطاقة الجزائري الأسبق **شكيب خليل** ابرز متهم في هذه القضية، هو من مواليد1939 في وجدة المغربية وينحدر من أصول جزائرية، قضى طفولته بين المغرب وتلمسان ووهران، قبل أن ينتقل إلى الولايات المتحدة الأمريكية سنة1964 أين أكمل دراسته الجامعية، وتحصل على الدكتوراه في هندسة النفط في جامعة تكساس للزراعة والمناجم عام 1968، التحق بشركة سونطراك عام1971 واشتغل منصب مسؤول تثمين المحروقات[3]. كما كان الوصي السياسي عن أهم قطاع حيوي منذ وصول الرئيس بوتفليقة إلى الحكم ولمدة11عاما(بين 1999و2010). وكان له صيت عالمي، حيث اشتغل مستشار للبنك الدولي مكلفا بسوق النفط، وأيضا لترأسه منظمة أوبك عامي2001 و2008.

تفجرت قضية سونطراك عقب نشر موقع ويكليكس لوثائق سرية للسفارة الأمريكية بالجزائر تشرح بالتفصيل شبكة الفساد السياسي والمالي الذي ينخر قطاع النفط الجزائري، سرعان ما أثارت هذه الوثائق ضجة كبيرة في الإعلام الأوروبي، خاصة لأنها تتحدث عن تورط شركات إيطالية، وألمانية وفرنسية عملاقة في هذه الفضية، لاسيما مجموعة "إيني" "ENI"الايطالية النفطية، والتي أشارت تقارير إلى تورطها عبر فرعها "سايبام" إلى جانب وزير الطاقة الجزائري السابق شكيب خليل ومساعديه المشتبه بتلقيهم رشاوي وعمولات تقدر ب 256 مليون دولار، مقابل تسهيلات في منح صفقات للمجموعة الايطالية تخص فروع سونطراك[4].

في عام2014، بدأت محكمة جزائرية البت في أكبر قضية فساد في قطاع النفط، تتعلق بصفقات أبرمتها شركة النفط الجزائرية "سونطراك"، مع أربعة شركات أجنبية، بينها شركة ألمانية وأخرى إيطالي، اتهمتها المحكمة بأنها حصلت على صفقات غير قانونية في الجزائر، سميت بقضية "سونطراك1".

وتورّط في القضية 19 متهماً بينهم كبار المسؤولين في "سونطراك"، وأبرزهم المدير العام السابق للشركة، محمد مزيان، و2 من أبنائه فضلا عن 16 متهماً آخرين، من بينهم 8 مديرين تنفيذيين على رأسهم المدير المكلف النقلَ عبر الأنابيب ومدير النشاطات القبلية. وضمّت لائحة المتهمين مسؤولي 4 شركات أجنبية هي "سايبام" و"مجمع فونكوراك" و"شركة كونتال" وشركة "فونكوراك بليتاك" الألمانية.

وفي مارس/آذار 2014، تفجّرت قضية ثانية تتعلق بـ"سونطراك"، تورط فيها وزير الطاقة السابق، شكيب خليل، الموجود في واشنطن حينها، ونجلاه وزوجته ونجل شقيق وزير الخارجية الأسبق، محمد بجاوي، وأصدرت السلطات الجزائرية طلبات جلب دولية في حق 9 متهمين في القضية[5].

---

[1]- قضية الخليفة أو"فضيحة القرن" أمام القضاء الجزائري من جديد، **موقع bbcعربي**، 2افريل2013.
**https://www.bbc.com/arabic/business/2013/04/130402_khalifa_scandal_algeria**

[2]- فضيلة بوطورة، نوفل سمايلي، تأثير ظاهرة الفساد الإداري على حقوق الإنسان والتنمية البشرية في الجزائر مع إشارة لأهم الوسائل القانونية لمكافحته. **مجلة حكم القانون ومكافحة الفساد**، جامعة العربي التبسي، الجزائر:2019. ص09.

[3]- فتيحة حيمر، مرجع سابق الذكر. ص282.

[4]- فضيلة بوطورة، نوفل سمايلي، مرجع سابق. ص09.

[5]- مكامن الفساد في " إمبراطورية سونطراك" الجزائرية، **موقع العربي الجديد**، الجزائر:11ابريل2019.

ودلت التحقيقات في القضية على وجود شبكة دولية كبيرة للفساد، تشمل مسؤولين جزائريين في قطاع الطاقة و مسؤولين في شركة "سونطراك" كانت تتلقى رشى وعمولات من شركات أجنبية تنشط في الجزائر، مقابل الحصول على صفقات مع "سونطراك." وتوصلت التحقيقات إلى وجود حسابات مصرفية في سنغافورة والإمارات وسويسرا وفرنسا وإيطاليا وهونغ كونغ والولايات المتحدة الأميركية للمتهمين، وتم العمل على استرجاع هذه الأموال إلى الجزائر.

## المطلب الثالث: قضية الصفقات في قطاع الأشغال العمومية سنة2010.

من القضايا التي هزت المجتمع الجزائري، فضيحة الطريق السيار شرق غرب التي اشتبه في تورط وزير الأشغال العامة الأسبق عمار غول فيها، ويحاكم في هذه القضية16 شخصا وسبع شركات أجنبية بتهمة الرشوة وغسل الأموال وتبديد المال العام، وجاء في القضية التي حركها القضاء الجزائري عام2009[1]. وهي قضية فساد من العيار الثقيل، تورط فيها حوالي23 شخصا طبيعيا ومعنويا، توبعوا بالرشوة واستغلال النفوذ والوظيفة وتبييض الأموال، وإبرام صفقات مخالفة للتشريع والتزوير والتلاعب في مشروع الطريق السيار، هذا وقد قدرت التكلفة النهائية للمشروع بحوالي 12 مليار دولار، في حين قدرها الخبراء فعليا ب9 ملايير دولار. وهذا وقد أعلنت محكمة الجزائر حكمها في القضية بتاريخ2015/05/07، برئ فيها الأمين العام لوزارة الأشغال العمومية، في حين أدين مستشار الشركة الصينية المتهمة-شناني مجدوب- بعشر سنوات، ومدير البرامج الجديدة للطريق السيار، خلادي محمد، بذات العقوبة، وحكم على مدير التخطيط بوزارة الأشغال العمومية حمدان رشيد سليم بسبع سنوات سجن[2].

على غرار هذه القضايا هناك عدة قضايا للفساد قام بها مسؤولين في الدولة ورجال أعمال، من بين القضايا التي لم نتطرق إليها قضية الكوكايين واللحوم المجمدة "لكمال البوشي". وهناك قضية البنك التجاري الجزائري سنة2003 التي حدد قيمة الخسائر ب13مليار دينار جزائري، وقضية قطاع السكن التي أثبتت التحقيقات سنة2003 بعد زلزال بومرداس أن البناء غير مطابق لشروط السلامة، أي هناك اختلاس لأموال المخصصة للبناء.

---

https://www.alaraby.co.uk

[1]- فضيلة بوطورة، نوفل سمايلي، مرجع سابق، ص09.

[2] - شهيدة قادة، التجربة الجزائرية لمكافحة الفساد ومفارقتها: إطار قانوني ومؤسساتي طموح يفتقد لآليات إنفاذه. **مجلة حكم القانون ومكافحة الفساد**، جامعة تلمسان، الجزائر:2019. ص06.

**خلاصة:**

رغم جهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لمكافحة الفساد منذ توقيعها على الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد، والإجراءات التي قامت بها من إصدار قوانين وإحداث إصلاحات هيكلية في مؤسساتها ، إلا أن الفساد لا يزال منتشر ومستفحل في كل المجالات، وهذا ما رأيناه من خلال دراستنا في هذا الفصل، حيث أن الفساد وصل إلى ذروته. وهذا راجع إلى عدم الشفافية في تطبيق القوانين و المراقبة الصارمة ومحاسبة الأعمال، إضافتا إلى انعدام الإرادة في مكافحة الفساد من قبل المسؤولين الذين يتواطئون مع المفسدين، وتساهل في تطبيق القوانين من اجل مصالحهم الشخصية.

أرى أن مسألة الفساد معقدة واكبر من أن تكون مجرد إحداث نصوص وهيئات تشكيلية، بل هي متوقفة على الإرادة السياسية الراسخة بالتطبيق الفعال والعادل لهذه الآليات من أحكام وإجراءات، حيث يستدعي إصلاح أعمق تتوفر فيه الشفافية والمساءلة، واستقلالية القضاء من اجل تطبيق العادل للقوانين.

# الفصل الثالث:

# جهود مكافحة الفساد في ظل الحراك الشعبي2019

مرت الجزائر بمرحلة سياسية انتقالية منذ انطلاق المظاهرات الشعبية في 22فيفري2019، طبعها حراك شعبي متصاعد، وتطورات سياسية متتالية، حيث خرج الآلاف من المتظاهرين إلى الشارع في جمعة ال22 فيفري رافضين ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة خامسة، مطالبين بالتغيير السياسي الشامل، رافعين شعارات مختلفة أبرزها شعار **"يتنحاو قاع"** أي فليرحل الجميع، مع حل كل ماله علاقة بالنظام من قريب أو بعيد، سواء حكومة أو أحزاب سياسية ومحاسبة رجال الأعمال المرتبطين بالسلطة الحاكمة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فاتهمهم نشطاء الحراك بالفساد واختلاس المال العام، تحت شعار **" كليتو لبلاد يا سراقين"**، وأنهم هم المتسببين في تدني الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للبلاد. حيث استمر الحراك الذي اتخذ السلمية شعار له لمواصلة أهدافه التي تسعى لتغيير النظام القائم، حيث اتخذ يوم الجمعة موعد للحراك الشعبي يلتقي فيه جميع فئات المجتمع الجزائري، من شباب وشيوخ وأطفال وعائلات وعمال من عدة قطاعات أساتذة، محامين ،جامعيين و مدراء...وغيرهم. للضغط والتأثير على السلطة الحاكمة.

سنحاول التطرق في هذا الفصل إلى الأسباب الفعلية للحراك الشعبي واهم مطالبه، وكذا أهمية الحراك الشعبي في مكافحة الفساد ومحاربة المفسدين، من خلال تطبيق العدالة ومحاكمة العديد من الشخصيات المتورطة بقضايا فساد . وفي الأخير تقييم لحرب الفساد التي شنتها السلطة القضائية على الفاسدين.

## المبحث الأول: الحراك الشعبي في الجزائري22 فبراير2019

شهدت الجزائر خلال العقد الأخير تنامي لمختلف مظاهر الاحتجاج الاجتماعي حيث كانت الاحتجاجات المطالبة بالشغل والتنمية والسكن وغيرها من المطالب جزء من المشهد اليومي تقريبا للعديد من المدن، لكن الاحتجاجات التي عرفتها البلاد منذ فبراير 2019 تميزت بمطلبها السياسي، في ما بات يعرف ب"الحراك الشعبي"، لذلك نسعى في البداية للوقوف عند الدلالات اللغوية والمعرفية للحراك ومعانيها العامة وبعض المصطلحات المشابهة لها، كما سنتطرق للأسباب التي عجلت بانطلاق الحراك واهم المطالب التي رفعت خلال المظاهرات الشعبية، ودورها في دفع مسار مكافحة الفساد.

### المطلب الأول: تعريف الحراك الشعبي

الحراك مشتق من فعل "حرك" حسب معجم لسان العرب: حرك: الحركة: ضد السكون، حَرك يُحرك حَركًة وحركًا وحَركةٌ فتحرك، أي بمعنى القيام بنشاط ضد السكون، قال الأزهري وكذلك يتحرك.[1]

وفي اللغة الانجليزية هناك لفظتين مختلفتين للحراك، فالحراك بمعنى MOBILITY يعني التنقل من مكان إلى آخر، أما اللفظة الثانيةMOUVEMENT والتي تعني الحراك السياسي والاجتماعي، وعليه فالحراك المقصود بالدراسة لا يعني التنقل والهجرة، بل يعني الحركة الاحتجاجية والنضال السياسي من اجل تغيير الوضع السائد إلى وضع أكثر أمنا واستقرار[2].

يمكن القول أن الحراك بشكل عام يعني تغير في المركز، إما بشكل أفقي من الأمام إلى الخلف أو العكس، أو بشكل عمودي نحو الأعلى. فالحراك كمفهوم نظري لم يتبلور في أدبيات علم السياسة، حيث أن مفهوم الحراك السياسي كثيرا ما يختلط بمفهوم الحركات السياسية أو التحرك السياسي.

يأخذ الحراك عدة أشكال متعددة، يمكن أن يكون في صورة إبداء الأطروحات والأفكار، أو يتصاعد في شكل الثورة والعصيان المدني، وقد يستمر الحراك فترات زمنية طويلة، وقد يكون غضون فترة قصيرة. ويختلف دوافع وأهدافه حسب طبيعة الحراك، قد تكون سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، أو جملة من دوافع مجتمعية، حيث عادة ما يؤدي تفرد النظام الحاكم في اتخاذ القرار، وانتشار الفساد في مؤسسات الدولة، وتفشي الفقر والبطالة وسوء إدارة موارد الدولة، إلى ظهور قوى وطنية وشعبية تقوم بعملية حراك سياسي تهدف إلى تحقيق الإصلاح والتغيير.

هناك مصطلحات متشابهة للحراك وهي:

1-الانتفاضة: يقصد بها النتيجة المباشرة والحتمية للتناقضات وتصاعدها، فإنها تنعكس في السلوك الاجتماعي الذي يطغى عليه الفكر الثوري وعدم الرضا على الأوضاع القائمة، مما يؤدي في النهاية إلى تحريك الجماهير للعمل الثوري المباشر[3].

2- الثورة: ورد في لسان العرب لابن المنظور، كلمة ثورة باللغة العربية جاءت من الفعل يثور، ثار، ثور، وتعني الهيجان، أو كثرة الغضب والاندفاع الكبير، ثار أي هاج، وثارت أعصابه بمعنى فقد السيطرة عن أفعاله[4].

فالثورة بمفهومها الشامل تعبر عن تغيير راديكالي يتعدى تغيير النظام السياسي،وقد تستغرق فترة زمنية قصيرة بمجرد تحقيقها لأهدافها المنشودة، على عكس الانتفاضة التي يمكن أن تأخذ وقت أطول من اجل تحقيق الأهداف.

يمكن تعريف الحراك السياسي بأنه الحالة السياسية التي تتسم بتزايد التغيير في موازين القوة ونمط توزيع السلطة، وسرعة تواصل الأفكار السياسية وانتشارها وكثافة التواصل فيما بين مختلف القوى والتجمعات والتكتلات السياسية في بلد ما[5].

وبصورة عامة، فإن ظاهرة الحراك سواء كان سياسياً أو اجتماعياً تظهر بشكل أوضح في المجتمعات الديمقراطية، حيث يتطلب التحليل السياسي لظاهرة الحراك معرفة كيفية تحديد السلطة وتوزيعها على الجماعات، وتحديد طبيعة النظام السياسي وشرعيته السياسية ودرجة المركزية فيه.

## المطلب الثاني: أسباب الحراك الشعبي 22 فبراير2019

هناك العديد من الأسباب التي دفعت المواطنين الجزائريين للخروج إلى الشارع أبرزها:

1- **مشروع عهدة الخامسة لرئيس بوتفليقة:** يعتبر الإعلان عن إعادة ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة خامسة السبب الرئيسي في إشعال شرارة الحراك الشعبي، وهذا راجع من جهة الى وضعه الصحي الذي لا يسمح له بالتقدم لطلب عهدة جديدة، ومن جهة أخرى تدني مستوى الحياة

---

[1]- ابن منظور الإفريقي،**لسان العرب**، الجزء4، دار صادر،بيروت: سنة 1988 .ص94.

[2]- عبد القادر بوعرفة، الحراك الشعبي بالجزائر: الدوافع والعوائق، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد:07، وهران، سنة2019. ص13.

[3]- جليلة العبداوي، **الثورات العربية الأسباب والتداعيات**. دار قانة للنشر والتوزيع، الجزائر: سنة 2016. ص16.

[4]- عبد الرحمان يوسف سلامة، **التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون أول/2010**، أطروحة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين: سنة 2016. ص10.

[5]- نفس المرجع. ص12.

الاجتماعية للمواطن الجزائري مع كثرة البيروقراطية والفساد من جهة أخرى، وبقدر ما يثير هذا الترشح من تساؤلات حول قدرة شخص خصص كل أسفاره إلى الخارج من اجل العلاج، فانه يثير كذلك تساؤلات حول سلطة سياسية عزلت نفسها عن المجتمع بسبب ممارساتها، وبسبب الخيارات الاقتصادية التي انتهجتها الحكومات المتتالية، ولا سيما منذ بداية الأزمة المالية الناجمة عن انهيار أسعار النفط عام 2014، حيث انخفضت المداخل بما يقارب 50 بالمائة، مما أدى إلى اللجوء إلى خيار التمويل غير التقليدي أي طباعة نقود بدون مقابل[1].

2- **الفساد السياسي:** شهدت الفترة الأخيرة التي حكم فيها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة فسادا سياسيا كبيرا، ومنذ وصوله قصر المرادية بآليات تكرس السلطة الرئاسية التنفيذية، وساعده في ذلك الظرف الدولي الضاغط في سبيل مكافحة الإرهاب، وكذا الارتفاع غير المسبوق لأسعار النفط، مما جعل الجزائر تسدد التزاماتها المالية. ومع التعديل الممنهج للدستور وخوفا من تداعيات الربيع العربي، كرس بوتفليقة سلطته المطلقة بإلغاء دور المؤسسة التشريعية وتحويلها إلى مؤسسة مهيمن على قرارها، خصوصا بعد تعديل الدستور لتبرير ترشح الرئيس لعهدة ثالثة ورابعة.أضحت صناعة القرار السياسي في الجزائر مرتهنة بيد مؤسسة الرئاسة تحديدا بيد مستشار الرئيس"السعيد بوتفليقة" شقيقه الأصغر، الذي أضحى يوصف لاحقا في الإعلام ب"زعيم العصابة وسارق أختام الرئاسة". وهذا ما جعل الساسة والمواطنين يتناقلون الدور المشبوه الذي يقوم به في صياغة القرارات وتعيين المسؤولين وتزوير الإرادة الشعبية الانتخابية، وصولا إلى تمرير العهدة الخامسة بالقوة وغم اعتراض الكثير على ذلك[2].

3- **أسباب اقتصادية واجتماعية:** في ظل انتشار الثورات في بعض الدول العربية حاول النظام القيام ببعض الإصلاحات، كتعديل الدستور سنة2016، لتضاف اللغة الأمازيغية كلغة رسمية إلى جانب اللغة العربية، وإصلاحات أخرى شملت نظام الانتخابات والنظام الحزبي، بالإضافة إلى رفع حالة الطوارئ التي ظلت مفروضة منذ 1992. وبعض الإصلاحات الاقتصادية المتمثلة في دعم الشباب، لكنها فاشلة بسبب عدم ملائمتها للوضع الاقتصادي ولم تكن مدروسة، لان غايتها كانت شراء الأمن الاجتماعي الذي كان في حالة توتر وغليان.وتزامن ذلك مع ارتفاع أسعار البترول. لكن سعر البترول شهد انخفاضا كبيرا سنة2014 مما فرض على الدولة مراجعة سياساتها الاقتصادية ، بالإضافة انتهاج سياسة التقشف وتوقيف الكثير من المشاريع الكبرى التي كانت طور الانجاز، وتقليص عمليات التوظيف في مختلف القطاعات. ما أثر هذا الوضع على المواطن الجزائري خاصة فئة الشباب، وأصبح ينظر إلى حكومة الوزير الأول "احمد اويحي" هي السبب في تأزم الأوضاع الاقتصادية، وعدم قدرتها على تسيير هذه المرحلة[3].

هذه الأسباب إضافة إلى العامل النفسي الذي تعرض له المواطن من انهيار نفسي وكبت اجتماعي، من النظام الذي لم يقدم للمواطن الجزائري متطلبات العيش الكريم، فقط قام بنشر الفساد والتسيب في جميع القطاعات، كما غرست في نفسيته الإحباط واليأس من السلطة الحاكمة. كل هذه الأسباب دفعت المواطنين للخروج يوم22 فبراير2019، مطالبة بالتغيير الفوري والجدري والحرية والعدالة الاجتماعية، ودولة ديمقراطية بالمعنى الحقيقي.

## المطلب الثالث: أهم المطالب الشعبية المرفوعة.

---

[1]- لويزة آيت حمادوش، الحراك الشعبي في الجزائر: بين الانتقال المفروض والانتقال التعاقدي، **مركز الجزيرة للدراسات**، نشرت في:2019/03/19. https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/03/190319080407233.html تم الاطلاع على الصفحة:2010/08/18.

[2]- بوحنية قوي، الحراك السياسي في الجزائر : من إسقاط السلطة إلى هندسة الخروج الأمن، **مركز الجزيرة للدراسات**، نشرت في:2019/08/07. https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/08/190807065855190.html تم الاطلاع على الصفحة:2020/08/18.

[3]- أحلام صارة مقدم، مصطفى بن حوى، 22فبراير.. الحراك الشعبي في الجزائر(الأسباب والتحديات)، **مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل**، المجلد:02، العدد:06، ألمانيا، سنة 2019. ص98.

للأسباب المذكورة أعلاه و العديد من العوامل الأخرى انفجرت جملة من المسيرات الشعبية الأسبوعية في مختلف مدن البلاد رافعة العديد من المطالب، كان أبرزها رفض تجديد ترشح الرئيس السابق لولاية أخرى.

- تأجيل الانتخابات إلى اجل غير محددة.
- تواصلت مطالب الحراك إلى المطالبة بالتغيير الجدري لأعضاء الحكومة.
- اقتراح تنظيم ندوة وطنية مهمتها اقتراح إصلاحات سياسية عميقة بما فيها دستور جديد يعرض للاستفتاء.
-واقتراح تنظيم انتخابات رئاسية تشرف عليها لجنة انتخابية وطنية مستقلة.
-تشكيل حكومة تظم كفاءات وطنية تدعمها الندوة الوطنية.
-عزل ومحاسبة المتورطين في قضايا الفساد.

مدنية الدولة واستقلالها: الدولة الجزائرية منذ الاستقلال لم تكن أبدا مدنية، بل كانت عسكرية بامتياز، وهذا يجعل الدولة غير مستقلة، فحكم العسكر المتستر بما يسمى بمدينة الدولة أفرز تخلفا سياسيا واجتماعيا، وعليه فالدولة المستقبلية يجب أن تكون مدنية بالفعل والقول لا بالشعار[1].

## المطلب الرابع: دور الحراك الشعبي في إثارة قضايا الفساد.

الحراك الشعبي مظهر من مظاهر الاحتجاج المدني المعاصر، يمتاز بالوعي واجتناب العنف المسلح كوسيلة للتغيير الجدري. تتفاوت صوره من مجتمع لأخر، إلا أن هدفه واحد وهو تغيير النظام السائد من جذوره وبناء دولة قانون.

في حين تكمن أهميته في مشروع التغيير الذي يحمله والرغبة الجامحة في تحقيقه وفي الروح المشتعلة والحماس المتوهج للحركة والقدرة على الانجاز وصناعة التاريخ والحضارة. فالحراك الشعبي الجزائري الذي انطلق في 22فبراير وبالضغط استطاع تطبيق المادة102 من الدستور، حيث طالب قائد أركان الجيش الجزائري "احمد قايد صالح " بضرورة تطبيق المادة "استجابتا لمطالب الشعبية"، وتنص المادة:( ضرورة اجتماع المجلس الدستوري وجوبا في حالة ما استحال على رئيس الجمهورية أن يمارس مهامه بسبب مرض خطير ومزمن واختيار رئيس مجلس الأمة للقيام بمهام رئيس الدولة لمدة أقصاها تسعون يوما، وتظم خلالها انتخابات رئاسية ولا يحق رئيس الدولة المعين بهذه الطريقة أن يترشح لرئاسة الجمهورية). قد استطاع الحراك الشعبي أن يوقف مسار العهدة الخامسة والتمديد لها وهو المسار الذي كانت تقوده عصابة الرئيس السابق والذي كان سيدمر الدولة الجزائرية ويقوض أركانها لولا يقظة الشعب ومؤسسة الجيش. وليس هذا فقط بل تحول الشعب إلى قارئ للدستور،الذي كان يجهل مواده الدستورية، لكن الأحداث المتسارعة جعلته يحفظ ويعي كثير من المواد:102،8،7،... . وكذا رفض الحراك الشعبي أي تدخل أجنبي، وهذا دليل على وعي الشعب وإيمانه بأن القضية قضية وطن.

كما كان للشعارات الشعبية المرفوعة خلال مختلف المسيرات الشعبية دور في تحريك ملفات الفساد، حيث كان المظهر الأبرز للمراحل الأخيرة من حكم الرئيس بوتفليقة هو تعاظم دور رجال المال المرتبطين بالمحيط الرئاسي في الحياة السياسية، وهو ما عبر عنه بتزاوج المال القدر بالسياسة، إذ تناولت الكثير من الأوساط الإعلامية معلومات حول النفوذ الكبير لرجال الأعمال ودورهم في صناعة القرار، وتعددت التسريبات حول الممارسات الفاسدة لمحيط الرئيس المتواطئ مع مافيا المال والأعمال، فما كان يتداول في الخفاء عن تلك الصلات والعمولات و الرشاوي الصفقات العمومية الممنوحة بطرق ملتوية أصبح حديث العامة في مختلف الساحات خلال مسيرات الحراك الشعبي.

ما من شك أن الشعارات البليغة ك " كليتو لبلاد يا سراقين" التي رفعها الحراك، ودقة الإصرار على محاسبة المفسدين قد كانت دافع مهما لجناح مؤثر داخل السلطة ليعلن البدء في محاربة الفساد كجزء من مسار تحقيق المطالب الشعبية وإضعاف القوى الغير دستورية التي استأثرت بالحكم خلال المرحلة الماضية.

[1]- عبد القادر بوعرفة، الحراك الشعبي بالجزائر: الدوافع والعوائق، مرجع سابق الذكر. ص17.

## المبحث الثاني: قضايا الفساد التي كشف عنها خلال الحراك الشعبي.

فتح الحراك الشعبي الباب للتساؤل عما كان يدور في سرايا الحكم، بعد استقالة الرئيس الجزائري السابق عبد العزيز بوتفليقة، وعن شخصيات الظل التي كانت تقود الدولة وتقرر السياسات الوطنية خارج إطار الدستور. حيث بدأت تطفو على السطح أسماء شخصيات لها علاقة مع نظام بوتفليقة وتشكيل العصابة، ما كان على القضاء إلا التحرك والبدا في التحقيقات ومتابعة القضايا لعدة شخصيات بارزة بتهم تتعلق أساسا بالفساد والثراء الغير مشروع، وتبديد الأموال العمومية، حيث يمكن تصنيفها إلى مستويين (كبار المسؤولين من مستشرين ووزراء، ورجال الأعمال المرتبطين بهم):

### المطلب الأول: المتابعات بحق كبار المسؤولين السامين والوزراء:

شهدت المرحلة الأخيرة من حكم الرئيس السابق تنامي لدور مستشاره الشخصي وشقيقه الذي كان يدير شؤون الرئاسة تقريبا نيابة عن الرئيس وهو الوضع الذي وصفه قائد أركان الجيش بالقوى غير الدستورية التي استولت على ختم الرئاسة. دخل سعيد بوتفليقة إلى قصر الرئاسة قبل20سنة، بعدما ألحقه شقيقه الأكبر عبد العزيز بوتفليقة الذي فاز بالانتخابات الرئاسية عام1999، مستشارا خاصا به. لكن بعد مرض شقيقه الرئيس بجلطة دماغية ألزمته الكرسي المتحرك، صعدت أسهم سعيد بوتفليقة وتحول من مجرد صورة تظهر بجانب شقيقه ، إلى حديث الناس والإعلام والوسط السياسي المعارض، وأصبح ينظر إليه باعتباره الحاكم الحقيقي للبلاد، صاحب النفوذ الأكبر الذي يتدخل في قرارات تعيين الوزراء والدبلوماسيين والولاة ومديري المؤسسات العمومية، وتنصيب موالين له في مواقع حساسة[1].

وبعد بداية الحراك الشعبي بدأت تتكشف العديد من الحقائق، إذ لم يخف سياسيون وعسكريون أنهم كانوا يأتمرون بأوامر سعيد بوتفليقة، باعتباره الحاكم الحقيقي للبلاد منذ عام2013، وهو الذي يحوز على ختم الرئاسة، من بينهم الجنرال المتقاعد" حسين بن حديد" الذي أكد أن شقيق بوتفليقة هو المسؤول الرئيسي عن كل القرارات التي تصدر باسم رئيس البلاد، وهو من يقود "الاوليغارشية" المتمثلة في شبكات مالية تهيمن على القرار، وتسيطر على مجمل الصفقات والمشاريع، مثل رجلي الأعمال البارزين علي حداد ومحيي الدين طحكوت، والإخوة كونيناف[2].

لا تعرف ثروة سعيد بوتفليقة، لكن الصحافة المحلية تحدثت عن شراكته مع ابرز رجال الأعمال المقربين منه، حيث خضع للتحقيق بعد اعتقاله رفقة مساعديه الرئيسين لجهاز المخابرات، في قضية لها علاقة بنشاطهم المعادي للمؤسسة العسكرية والحراك الشعبي، وبعد التحقيقات أصدرت المحكمة العسكرية في البليدة عقوبة السجن 15 سنة بحق السعيد بوتفليقة بتهمة التأمر ضد الدولة لتغيير النظام.

من المسؤولين السابقين المؤثرين في المشهد السياسي **محمد مدين**، الضابط السامي السابق الذي حكم لمدة ربع قرن جهاز المخابرات الجزائرية، وعرف طيلة قيادته باسم أخر وهو (الجنرال توفيق). اتهمه قائد أركان الجيش الجزائري احمد قايد صالح في 16 افريل2019 بمحاولة عرقلة مساعي حل الأزمة، ووجه له أخر إنذار قبل اتخاذ الإجراءات القانونية الصارمة ضده، وفي 4ماي استدعى القضاء العسكري الضابط محمد مدين ، ووجه له تهم "التأمر على سلطتي الدولة والجيش"، وأمر بإيداعهم الحبس المؤقت. وبعد التحقيقات اصدر بحقه عقوبة السجن 20 سنة، بتهمة التأمر ضد الدولة لتغيير النظام[3].

في 30 مارس2019 عقدت قيادة الجيش اجتماعا استثنائيات لبحث أخر تطورات الوضع السياسي في البلاد، وأصدرت وزارة الدفاع الجزائري بيانا تلاه قائد أركان الجيش الجزائري الفريق احمد قايد صالح. وذكر انه تم عقد اجتماع من طرف أشخاص معروفين من أجل شن حملة إعلامية شرسة في مختلف وسائل الإعلام وعلى شبكات التواصل الاجتماعي ضد الجيش الوطني الشعبي، سيتم الكشف عن هويتهم

---

[1]- منية غانمي، سقوط" رجل الظل".. شقيق بوتفليقة قد يواجه حكما بالمؤبد، **موقع العربية .نت**،2019/05/05. الموقع: https://www.alarabiya.net/ar/north-africa/2019/05/05 تم الاطلاع بتاريخ: 2020/08/24.

[2]- منية غانمي، نفس المرجع.

[3]- يونس بورنان، محمد مدين.. جنرال الجزائر" الغامض" المتهم ب"التأمر على الدولة والجيش". **موقع العين الإخبارية**،2019/05/23. الموقع: https://al-ain.com/article/mohamed-madyen-genral-drs-profile تم الاطلاع على الموقع: 2020/08/24.

في الوقت المناسب، وفي اليوم التالي تسربت معلومات عن أسماء المشاركين في ذلك الاجتماع، والذين كان من بينهم رئيس جهاز المخابرات **"عثمان طرطاق"**، ولم يصدر هذا الأخير بيانا ينفي أو يؤكد حقيقة مشاركته في هذا الاجتماع[1].

حيث استدعيت للمحكمة العسكرية في البليدة للتحقيق في التهم المنسوبة له، وبعد التحقيق صدر في حقه عقوبة السجن15 سنة بتهمة التأمر ضد الدولة لتغيير النظام، وكانت نيابة المحكمة العسكرية في البليدة طالبت إنزال عقوبة السجن 20 سنة للمتهمين الثلاث. كما أصدرت المحكمة العسكرية حكما بالسجن 20 سنة ضد بقية المتهمين "غيابيا" في القضية وهم: وزير الدفاع الأسبق خالد نزار ونجله لطفي نزار وفريد بلحمدين وهو مدير شركة أدوية (الموجدين في حالة فرار). وبحسب وسائل إعلام جزائرية فإن خالد نزار موجود في اسبانيا، حيث أصدرت النيابة العسكرية طلبا دوليا بالقبض عليه.

تحت راية مكافحة الفساد شنت السلطات الجزائرية حملة تحقيقات مع كبار المسؤولين ورجال المال والأعمال والسياسيين، حيث كشفت مصادر أمنية للجزيرة نت أن قائمة الأشخاص الذين ارتبطت أسماؤهم بملفات الفساد تضم نحو مئتي شخصية ممن تقلدوا مناصب سامية منهم وزراء ومديرو مؤسسات عمومية وخاصة، بالإضافة إلى رجال مال والأعمال.

من ابرز المتهمين : **احمد اويحي** أمين عام حزب التجمع الوطني الديمقراطي، شغل منصب رئيس الحكومة خمسة مرات منذ 1995، من بينها 3مرات خلال رئاسة بوتفليقة. حيث مثل اويحي أمام النيابة للإدلاء بأقواله في قضايا الفساد، في محكمة سيدي أمحمد وسط العاصمة الجزائر، ونقل التلفزيون الحكومي أن وكيل النيابة يستمع لأقوال اويحي في قضايا تتعلق ب "تبديد المال العام" ومنح امتيازات غير مشروعة. وبعد التحقيقات تبين أن حكومة اويحي في عام2017 قدمت مشروع للتمويل غير التقليدي، كحل لمواجهة عجز الخزينة وسداد الدين الداخلي، على الرغم من تحذيرات الخبراء والمختصين، وطبقت ما يفوق ال55 مليار دولار في إطار التمويل غير التقليدي، الذي يسمح للبنك بإقراض الخزينة العمومية الحكومية عبر طبع العملة المحلية[2].

**عبد الغني هامل**، من المتهمين بقضايا الفساد وهو لواء سابق في الجيش الجزائري، والمدير العام للأمن الوطني، عزله بوتفليقة بعد ارتباطه بقضية محاولة إدخال كمية كبيرة من الكوكايين بلغت نحو700كلغ، في ماي2018، وهي قضية لا يزال التحقيق مستمر حولها. استدعى للاستجواب القضائي برفقة ابنه، إذ يواجهان تهما تتعلق بأنشطة غير مشروعة واستغلال النفوذ ونهب العقار واستغلال الوظيفة. وأيضا **"محمد لوكال"** وزير المالية، يواجه اتهامات بالفساد وتبديد المال العام أمام المحكمة في الجزائر، وأيضا يشتبه في تورطه بقضية التمويل غير التقليدي بالشراكة مع الوزير السابق احمد اويحي، وهو أول مسؤول حكومي يتم الاستماع إليه من قبل القضاء منذ إعلان فتح التحقيقات عبر وسائل الإعلام حول قضايا الفساد[3].

وبعد رفع الحصانة على السياسيين، فتحت تحقيقات على عدة وزراء متورطين بقضايا فساد ، منهم الوزير السابق وممول الحملة الانتخابية لرئيس بوتفليقة **"عبد المالك سلال"** المتهم بقضية استغلال المنصب والكسب الغير مشروع، وسوء استعمال السلطة ومنح امتيازات غير مشروعة في ملفي رجلي الأعمال كونيناف وعلى حداد وحكم عليه ب15 سنة سجن. كما أعلنت المحكمة العليا إعادة فتح ملفي فساد تورط فيهما الوزير السابق للطاقة **شكيب خليل**، وفتح ملف الطريق السيار شرق غرب واستدعاء وزير الأشغال العمومية السابق عمار غول. كما تسارعت وتيرة مكافحة الفساد بين رموز النظام السابق. ويتعرض ستة عشر شخصا وسبع شركات أجنبية للملاحقة بتهمة الفساد وتبييض الأموال وتبذير الأموال العامة، منهم المستشار "شاني مجدوب" ، وطلبت الحكومة إنزال عقوبة السجن ب20 عام مع النفاذ،

---

[1]- يونس بورنان، من هو عثمان طرطاق رئيس المخابرات الجزائرية المقال؟، **موقع العين الإخبارية**،2019/04/05، الموقع:https://al-ain.com/article/bachir-tartag-drs-algeria-resignation تم الاطلاع على الموقع:2019/08/24.

[2]- نور عز الدين، أبرز الشخصيات الجزائرية المشتبه في تورطها بقضايا فساد في عهد بوتفليقة، **موقع TRTعربي**،2019/04/30، موقع:-https://www.trtarabi.com/now/17878. تم الاطلاع بتاريخ:2010/08/24.

[3]- نور عز الدين، مرجع سابق.

وتشمل المحاكمة أيضا شركتي( سيتي كسي.ار.سي.سي الصينية) و(كوجال اليابانية) المكلفتين بإنشاء الطريق السريع[1].

وأعلنت المحكمة العليا في الجزائر استدعاء وزراء متورطين في قضايا فساد جديدة تخص قطاعات الطاقة والاتصالات، واستدعت المحكمة العليا وزيرة الصناعة والمناجم السابقة تمازيرت جميلة، وتخص ببيع مصنع للمعجنات عام2012، ووجهت لها تهم إساءة استغلال الوظيفة ومنح امتيازات غير مبررة والتبديد العمدي واختلاس ممتلكات عمومية والتصريح الكاذب بالممتلكات، وكذلك استدعيت وزيرة البريد وتكنولوجيا الاتصال هدى إيمان فرعون، في قضية فساد تخص شركة الاتصالات الجزائر، منحت خلالها امتيازات غير مبررة وتبديد أموال عمومية وإساءة استغلال الوظيفة. بالإضافة إلى وزير الأشغال العمومية السابق عمار غول ، ووزير التجارة الأسبق عمارة بن يونس ووزيري التضامن السابقين جمال ولد عباس والسعيد بركات، ووزير النقل عمار تو ووزير العدل الطيب لوح، ووزير الأشغال العمومية السابق

عبد الغاني زعلان، وغيرهم من الوزراء الدين توبعوا قضائيا بتهم الفساد المنسوبة لهم من نهب المال واستغلال الوظيفة وتبديد المال العام[2].

ويشير هذا الرقم الكبير والمفتوح لعدد الوزراء الملاحقين قضائيا بتهم الفساد، إضافة إلى عدد كبير من المسؤولين الحكوميين في مستويات اقل من وزير، و مسؤولين أمنيين وعسكريين، على منسوب الفساد ونهب المال العام الذي كانت تشهده الجزائر خلال فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، خاصة في العقد الأخير من حكمه، وبعد تعرضه لوعكة صحية عام2013.

## المطلب الثاني: المتابعات بحق رجال الأعمال.

في سلسلة مكافحة الفساد في الجزائر كذلك ضمت مجموعة من رجال الأعمال المقربين من السلطة، أبرزهم: **علي حداد** رجل أعمال من المقربين جدا لعائلة بوتفليقة، أنشا مع إخوته أول شركة في مجال الأشغال العمومية عام1988 ، كان متمدد في كل المجالات الاقتصادية والإعلامية التي قد تدر عليه ربحا يساعده على البقاء في دائرة السلطة والمال، فأنشأ عدة صحف وقنوات تلفزيونية واشترى اكبر أندية كرة القدم في الجزائر وهو اتحاد العاصمة. من جهة المال كان يصعد حداد بشكل متسارع، ومن جهة السلطة كانت علاقاته بالمسؤولين والوزراء الجزائريين وثيقة، على رأسهم السعيد بوتفليقة، ووزير الصناعة ورئيس الاتحاد العام للعمال.وفي مطلع افريل2019 اعتقلت السلطات الجزائرية علي حداد أثناء محاولته الهروب إلى تونس برا، وهو رهن الاعتقال بتهم الفساد وتبييض أموال والتحايل على الدولة[3].

من رجال الأعمال كذلك **الإخوة كونيناف كريم ونوح طارق ورضا**، الذين يمتلكون مجموعة "ك وجي سي" المختصة في الهندسة والموارد المائية والبناء، والأشغال العامة، وتستفيد منذ سنوات من عقود عامة مهمة بسبب قربهم من عائلة بوتفليقة. حيث يقبع الإخوة في الحبس بتهم استغلال النفوذ وتعارض المصالح والتمويل الخفي للأحزاب السياسية وسوء استخدام أموال شركات مساهمة وإبرام عقود مشبوهة، إضافة إلى تهم أخرى.

ينضم إليهم الملياردير **يسعد ربراب**، الذي صنفته مجلة فوربس أغنى رجل أعمال في الجزائر، وهو المدير التنفيذي لمجموعة "سيفيتال" التي تملك شركات ضخمة في مجال تكرير السكر. حكم عليه بالسجن 18 شهرا بينها ستة أشهر نافذة، لإدانته بتجاوزات ضريبية ومصرفية وجمركية، وفق ما ذكرت وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية.[4]

---

[1]- قضايا فساد ونصب متورط فيها وزراء و مسؤولين كبار أمام القضاء الجزائري، **موقع فرانس24**، 2019/05/04.
موقع :https://www.france24.com/ar/20150504 ، تم الاطلاع بتاريخ: 2020/08/25.

[2]- عثمان لحياني، قضايا فساد جديدة لوزراء بوتفليقة وملاحقة 30 وزيرا. **موقع العربي الجديد**، 2010/03/11.
موقع:https://www.alaraby.co.uk/ تم الاطلاع بتاريخ:2020/08/25.

[3]- نور عز الدين، مرجع سابق.

[4]- نور عز الدين، مرجع سابق.

ومع تواصل محاكمات الكارتل المالي بالجزائر، في قضية رابعة لرجل المال والأعمال "**محيي الدين طحكوت**"، حيث كشفت محاكمة محيي الدين طحكوت، الموزع الحصري لعلامة هيونداي، وصاحب أكبر حظيرة للنقل الحضري والجامعي عن أرقام مفزعة لصفقات تبديد المال العام والحصول على مزايا وامتيازات اعتبرها التحقيق غير مستحقة. وأكدت التحقيقات أن الصفقات التي تحصل عليها رجل الأعمال طحكوت، كلفت خزينة الدولة ما قيمته 300مليار دينار (قرابة2.3مليار دولار)، في مشاريع تركيب السيارات، وصفقات النقل الحضري والجامعي. فيما حول أكثر من 15مليار دينار بالعملة الصعبة إلى الخارج، وهي المبالغ التي تطالب خزينة الدولة باسترجاعها من خلال مصادر أملاك المتهمين. وتشير الوثيقة إلى أن التجاوزات المسجلة في مشروع انجاز مصنع سوزوكي" تي ام سي" المملوكة لصاحبها طحكوت، فوتت على خزينة الدولة أرباحا قدرت ب328200.00دولار، ما يعادله 38212588.00دينار، على اعتبار المصنع لم يكن مسموحا له بالنشاط، إلا أن المتهم عمد إلى استيراد أجزاء تركيبية وعددها 36 في نظام "اس.كا.دي" قبل الحصول على رخصة النشاط. وفي مجال تصنيع السيارات، كبدت شركة "تي ام سي" الخزينة العمومية أرباحاً في مجال الواردات تقدَّر بمبلغ 9 مليارات و551 مليون دينار، بالإضافة إلى مخالفات أخرى[1].

وتشير الوثيقة إلى أنه في مجال تحويل العملة الصعبة خلال الفترة من2017 الى2019، فإن شركة "تي ام سي" حولت مبالغ طائلة، بينما اشترى رجل الأعمال أربع شقق في فرنسا، وكان يسير أربع شركات لكراء المكاتب في فرنسا، قام بتصفيتها أخيرا بسبب قلة نشاطها. وفي مجال النقل الحضري، ذكرت الخزينة العمومية في تقديراتها خسائر قدرت ب100 مليون دينار في الصفقات المبرمة مابين شركة النقل الحضري إيتوزا في العاصمة لتوفير النقل للمواطنين وكذا شركة إيتو بوهران، حيث أجرت عدة حافلات على المتعامل طحكوت بمبالغ مالية ضخمة (16 ألف دينار للحافلة يوميا)[2].

[1]- دليلة بلخير، الجزائر: عمليات فساد ب2.3مليار دولار، **موقع العربي الجديد**، 13 /2020/06، الموقع:https://www.alaraby.co.uk تم الاطلاع بتاريخ: 2020/08/25.
[2]- دليلة بلخير، مرجع سابق.

## المبحث الثالث: تقييم حملة محاربة الفساد خلال سنة 2019 .

من خلال دراسة ظاهرة الحراك الشعبي الجزائري الذي بدا في 22 فيفري 2019، تبين أن للإرادة السياسية دور في مكافحة الفساد، وذلك من خلال تحرير السلطة القضائية ومباشرة التحريات في قضايا الفساد بعد أن كانت في حالة جمود ، حيث تخلصت من قيود النظام البوتفليقي واستعادة صلاحياتها، حيث تمكن القضاة يوم27 افريل2019 من انتخاب نقابة جديدة لهم تمثلهم فعلا، بدليل أن أول قاضي جهر بمعارضة النظام البوتفليقي "يسعد مبروك"(22 سنة خبرة في سلك القضائي)، هو من انتخبه زملاؤه كرئيس لنقابة القضاة كأول رئيس من خارج دائرة النظام. ثم جسدت هذه النقابة توجه القضاة نحو التحرر وتمكينهم من حقهم الدستوري في فصل بين السلطات بإعلان جريء وقوي لم يسبق فيه أي مسؤول جزائري منذ الاستقلال، وهو " إعلان مقاطعة مراقبة الانتخابات الرئاسية التي كان مزمع تنظيمها يوم04 جوان2019 "، عن طريق تمردهم على أوامر وزارة العدل بالإشراف على عملية المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية التي تم إعلانها يوم 16 نيسان (أبريل) 2019، ومثل هذا التمرد كان إلى وقت قريب يكلف القاضي عقوبة العزل من منصبه، وهو ما نجح فيه القضاة فعلا بأن أثبتوا لأول مرة في تاريخهم أنه يمكنهم تغيير موازين القوة داخل النظام السياسي الذي اضطر في الأخير الاستسلام وتأجيل الانتخابات[1].

وجاء تحرك القضاة بعد دعوات من القيادة العليا للجيش بفتح ملفات فساد مالي تورطت فيها من أسمتهم ب "العصابة" في عهد بوتفليقة وكلفت الخزينة حسب الفريق قائد الأركان احمد قايد صالح ألاف المليارات من العملة المحلية. وتعهدت قيادة الجيش بحماية القضاة من أي ضغوط خارجية تلبية لمطالب المحتجين من أجل القيام بعملهم بكل حرية، وتطهير بلادنا نهائيا من الفساد والمفسدين.

وأكد قائد صالح أن الجيش:"سيبقى الجيش بالمرصاد وفقا لمطالب الشعب بما يخوله الدستور وقوانين الجمهورية"[2]. كما أنهى في رسالة له بقوله:" نحن الجيش الوطني لن نسكت وكنا السباقين لمحاربة الفساد، من خلال إحالة إطارات عسكرية سامية على القضاء العسكري، واللذين تورطوا في قضايا فساد بأدلة ثابتة، وسيبقى الجيش بالمرصاد وفقا لمطالب الشعب الملحة ولما يخوله الدستور"[3].

وهذا إن دل إنما يدل على عزم الجيش على محاربة الفساد بشتى أشكاله ، والحرص الدائم على مرافقة الشعب من اجل تحقيق المطالب المشروعة وتجسيد العدالة والديمقراطية.

وبخصوص التجاذبات الحاصلة حول حقيقة الاعتقالات والتحقيقات الصادرة من القضاء،ما إن كانت حقيقية أم مجرد مسرحية، شدد المحامي حسان براهيمي على التأكيد " ألان فقط نستطيع القول إننا بصدد حملة فعلية لمكافحة الفساد". وان دور العدالة في مكافحة الفساد يبقى مرتبطا أيضا بقوة الأجهزة الأمنية، أو ما يعرف بالضبطية القضائية في التعمق في التحقيق حتى لا يفلت منه أي شخص.

ورغم أن هذه الحملة تحظى بشعبية كبيرة، ألا أن انقساما واضح ظهر حول خلفية هذه الاعتقالات، وما إن كانت انتصار للعدالة فعلا، أم هي مجرد تصفية حسابات مع الخصوم السياسيين. ويعتقد الصحفي **كريم كالي** في تصريح لـ **"عربي21"**، أن الشغف بمحاسبة المسؤولين في عهد النظام البوتفليقي جعل الكثيرين ينظرون إلى هذه المحاكمات بعين الرضا والقبول، بل المطالبة بمواصلة قطع المزيد من الرؤوس لتنال العقاب وهي المتهمة بالتورط في قضايا فساد. في المقابل، هناك من الجزائريين من يرون أن حملة الاعتقالات هذه لا تحركها العدالة الحقيقية، بقدر ما هي تصفية حسابات، حيث أوضح الإعلامي عبد الكريم طهاري لـ **"عربي21"**أن اصطياد رؤوس الفساد حتى وإن كانت في ظاهرها تلبية لمطالب الحراك، إلا أنها لا تخلو من تصفية الحسابات ويكفي القول للدلالة على ذلك بأن الحملة مست رؤوسا معينة واستثنت البعض الآخر، ممن يراهم الرأي العام الوطني مفسدين كبارا أيضا[4].

---

[1]- حسان زهار، سجن الرؤوس الكبيرة في الجزائر.. عدالة أم تصفية حسابات؟. **موقع عربي21**، 2019/06/12.
موقع:https://arabi21.com/story/1193995 تم الاطلاع بتاريخ: 2020/08/26.

[2]- خطاب الفريق قايد صالح، 2019/08/26. موقع: https://www.youtube.com/watch?v=hHqvt2OLZ7E

[3]- نفس المرجع.

[4]- حسان زهار، مرجع سابق.

**خلاصة:**

نستنتج أن الحراك الشعبي الجزائري سجل انجازات مهمة رغم التحديات والمشاكل التي واجهته، وأول نجاح له هو تراجع الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للترشح لعهدة خامسة التي تلتها خبر استقالته، ومن أبرز التطورات هي تغير موقف الجيش لصالح الحراك الشعبي ولكن بتحفظ، وهذا الموقف اسقط الكثير من الشخصيات السياسية والعسكرية في يد القضاء.

كما لعبت الإرادة السياسية دور مهم في تطبيق القانون والعدالة، ومباشرة القضاة في التحقيق في عدة قضايا فساد وفتح ملفات قديمة ثقيلة سعى النظام السابق للتستر عليها واستغلال غفلة الشعب عن مراقبة مثل هذه القضايا، كقضية شكيب خليل وقضية عبد مؤمن خليفة التي افرغة الخزينة العمومية وأغرقتها في ديون.

لكن مع هذه الانجازات والانتصارات التي حققها الحراك الشعبي، إلا انه مازال في منتصف الطريق وما تبقى من أهداف يعتبر مهماً لبناء دولة القانون والديمقراطية والحريات، لان الاعتماد على القانون سيوصلنا إلى دولة مدنية بمؤسساتها القوية دون التدخل في مهامها، بالإضافة إلى الحذر من بقايا النظام السابق و أجندت الدولة الأجنبية التي تبحث عن مصالحها الاقتصادية و الإستراتيجية، وذلك على حساب امن المجتمع الجزائري ومستقبله.

# خاتمة

## خاتمة:

من خلال دراستنا لظاهرة الفساد واليات مكافحته في بلادنا في ظل الحراك الشعبي، للإجابة عن الإشكالية المطروحة توصلنا إلى جملة من النتائج، من بينها:

- ✓ أن الفساد ظاهرة عالمية كل دول العالم تعاني منها، فهو سلوك بيروقراطي منحرف يهدف لتحقيق منافع شخصية بطرق غير مشروعة بدون وجه حق.
- ✓ أن الفساد أنواع متعددة بتعدد المجالات، وانه يتخذ أشكال متنوعة كالرشوة، والاختلاس، ونهب أموال الدولة... وغيرها.
- ✓ قامت الدولة الجزائرية في إطار مكافحة الفساد بجهود معتبرة من خلال سن آليات تشريعية وقانونية ومؤسساتية مختصة في الوقاية من الفساد ومكافحته.وإصلاحات واسعة على مستوى النظام المالي والمصرفي، وكذا تسيير المال العام والصفقات العمومية؛ وبالرغم من الجهود المبذولة إلا أنها احتلت مراتب غير مشرفة من حيث الشفافية والنزاهة، حسب تقارير مؤشرات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية.
- ✓ الحراك الشعبي قام نتيجة الوضع المزري الذي تعيشه البلاد، وهدفه التغيير ومحاربة الفساد والمفسدين، حيث كان له دور في عملية تفعيل آليات مكافحة الفساد من خلال الضغط على الحكومة، لمحاربة الفساد ومحاسبة المفسدين. فالشعارات المرفوعة من طرف الشعب كانت لها دلالات قوية دفعت القائمين على مكافحة الفساد بالتحري وفتح قضايا فساد كبيرة كانت قد أنهكت كاهل الخزينة العمومية.
- ✓ كشف لنا الحراك الشعبي عن حجم ظاهرة الفساد في الجزائر، من خلال الحصيلة الكبيرة لقضايا الفساد المتابعة من قبل المحاكم الجزائرية. فمند بداية التحقيقات مع مسؤولين كبار ووزراء تبين لنا عن وجود شبكة كبيرة تعمل على نهب المال العام من خلال إبرام صفقات عمومية ومشاريع ضخمة، يشترك في هذه العملية أيادي دولية ووطنية.

عليه يمكن أن نقدم بعض الاقتراحات التي يمكن أن تؤدي إلى التخفيف من ظاهرة الفساد:

- ❖ توفير الوسائل الضرورية للعدالة لمعالجة قضايا الفساد، وتحديث النظام القضائي وتحصينه وضمان استقلاليته.
- ❖ تفعيل أجهزة الرقابة وإعطاءها الصلاحيات الواسعة للقيام بدورها على أكمل وجه، من خلال إجراءات الوقاية والملاحقة وإجراءات المنع والردع.
- ❖ إقامة نظام معلوماتي متطور يسمح بمراقبة التحركات المالية ومعرفة مشروعية مصدرها.
- ❖ تفعيل دور وسائل الإعلام وإعطائها قدر من الحرية لممارسة نشاطها، من أجل كشف أكبر قضايا الفساد في الجزائر.
- ❖ ضرورة تطوير الأجهزة المكلفة بمحاربة الفساد.
- ❖ ضرورة وجود الرغبة الصادقة والإرادة القوية لدى القيادات السياسية لمكافحة الفساد.
- ❖ تعديل القوانين وتكييفهم بما يتلاءم مع الوضع الحالي للبلاد، من اجل المحافظة على ممتلكات العامة وكذلك حفظ حقوق الإنسان.
- ❖ ترسيخ مبادئ الحكم الراشد في إدارة جميع شؤون المجتمع، وتدعيم مبدأ الشفافية والنزاهة ومحاسبة.

وأخيرا نستطيع القول أن جوهر الفساد هو فساد الإنسان، أي يجب الاهتمام بتقوية القيم الدينية والأخلاقية من خلال وسائل التنشئة الاجتماعية، والأسرة والمدرسة، وإعطاء دروس حول مخاطر الفساد في المساجد والجامعات وكيف نحاربه بقوة الإيمان وكذلك تحسين ظروف المعيشة للإنسان الذي تقيه من الوقوع في شباك الإغراءات التي تؤدي به إلى الرشوة والاختلاس.

# قائمة المراجع:

# Les Référence

**قائمة المراجع:**

**1/ المصادر:**

1) القران الكريم.
2) احمد بن محمد علي الفيومي،**المصباح المنير معجم عربي-عربي**،دار الحديث،القاهرة: 2004.
3) **لسان العرب** (ابن المنظور)، دار المعارف، القاهر، الجزء الخامس، د ت.
4) **المعجم الوسيط**، مراجعة أنس إبراهيم، مجمع اللغة العربية، الجزء الثاني-1987.
5) **المنجد في اللغة و الإعلام**، دار المشرق، المكتبة الشرقية. 2003.

**2/ الكتب:**

1) الجمل هشام مصطفى محمد سالم، **الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية واليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي**. جامعة الأزهر: 2014.
2) الحاج علي بدر الدين، **جرائم الفساد واليات مكافحتها في التشريع الجزائري**.ط1، الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع. سنة 2017.
3) شلبي احمد، **الفساد السياسي أسباب وطرق مكافحته**. الإسكندرية: المكتب العربي الحديث للنشر، سنة 2012.
4) الشمري هشام، الفتلي إيثار، **الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية**.عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، سنة2011.
5) العبداوي جليلة، **الثورات العربية الأسباب والتداعيات**. الجزائر: دار قانة للنشر والتوزيع،سنة 2016.
6) عبيد الناصر ناصر، **دور البرلمانات والبرلمانيين في مكافحة الفساد**. دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب وزارة التفافة، 2010.
7) مطر عصام عبد الفتاح، **الفساد الإداري- ماهيته- أسبابه- مظاهره**. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة،2015.
8) المنظمة العربية لمكافحة الفساد، **المشاريع الدولية لمكافحة الفساد والدعوة للإصلاح السياسي والاقتصادي في الأقطار العربية**. ط1، بيروت: المنظمة العربية لمكافحة الفساد، 2006.

**3/ المقالات:**

1) الإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة الفساد في الجزائر، ط2. 2014.
2) بن عزوز محمد، الفساد الإداري والاقتصادي، أثار واليات مكافحته- حالة الجزائر. **المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية**، العدد:07، 2016.
3) بوطورة فضيلة، سمايلي نوفل، **تأثير** ظاهرة الفساد الإداري على حقوق الإنسان والتنمية البشرية في الجزائر مع إشارة لأهم الوسائل القانونية لمكافحته**. مجلة حكم القانون ومكافحة الفساد**، جامعة العربي التبسي، الجزائر:2019.
4) بوعرفة عبد القادر، الحراك الشعبي بالجزائر: الدوافع والعوائق، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد:07، وهران،2019.
5) بوفليح نبيل، جريو سارة، دور حكم الراشد في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري. **مجلة الاقتصاد والمالية**، المجلد04. عدد02، 2018.
6) الدويك عبد الغفار عفيفي، الأساليب الحديثة المستخدمة في المؤسسات التعليمية في حماية النزاهة ومكافحة الفساد. **جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية**: 2013.

7) ركاش جهيدة، آليات مكافحة الفساد الإداري والمالي وضرورات تفعيل مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر،**مجلة تحولات**. المجلد02، العدد:02، الجزائر، أوت 2019.
8) سليمان عبد المنعم، ظاهرة الفساد دراسة في مدى موائمة التشريعات العربية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. **برنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP للنشر**.
9) الشعيبي عزمي وآخرون، الفساد السياسي في العالم العربي حالة دراسية. **منشورات الائتلاف من اجل النزاهة والمسائلة "أمان"**: سنة 2014.
10) الشعيبي عزمي وآخرون، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد. ط1، **منشورات الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة "أمان"** : سنة 2016.
11) ضيفي عبد الرزاق، الفساد المالي فيروس بلا حدود..الأسباب..وطرق العلاج. **مجلة العلم والإيمان**، العدد:05، جانفي: سنة 2007.
12) عزيز حاتم جاسم، جدوع محمد عبد الرزاق، دور التربية في مواجهة الفساد(الأسباب والمعالجة). **كلية التربية الأساسية**، جامعة ديالي: 2014.
13) فلاق محمد، حدو سميرة أحلام، دور الشفافية والمسائلة في الحد من الفساد الإداري " تجارب دولية". **مجلة الردة لاقتصاد الأعمال**، العدد:01، سنة 2015.
14) قادة شهيدة، التجربة الجزائرية لمكافحة الفساد ومفارقتها: إطار قانوني ومؤسساتي طموح يفتقد لآليات إنفاذه. **مجلة حكم القانون ومكافحة الفساد**، جامعة تلمسان، الجزائر: سنة 2019.
15) لمام محمد حليم، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر "دراسة وصفية تحليلية". **قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، جامعة الجزائر: سنة 2002-2003.
16) مداحي عثمان، دراسة وصفية تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية"الإشارة إلى حالة الجزائر"، **مجلة البشائر الاقتصادية**، المجلد الخامس، العدد:2 ، الجزائر، اوت2019.
17) مسكين عبد الحفيظ، دروس في مقياس الفساد وأخلاقيات العمل. **قسم العلوم التجارية**، جامعة جيجل: سنة 2017/2016.
18) مقدم أحلام صارة، مصطفى بن حوى، 22فبراير.. الحراك الشعبي في الجزائر"الأسباب والتحديات"، **مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل**، المجلد:02، العدد:06، ألمانيا، سنة 2019.

## 4/ النصوص القانونية والتنظيمية:

1) المرسوم رئاسي رقم 11-426 المؤرخ في 8 ديسمبر 2011، يحدد تشكيلة الديوان المركزي لقمع الفساد وتنظيمه وكيفيات سيره.**جريدة الرسمية**، عدد68،الصادر في 2011.
2) المرسوم الرئاسي رقم 04-128 المؤرخ في19 أفريل 2004، يتضمن مصادقة الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.**جريدة الرسمية**، عدد26. صادر في 25 أفريل 2004.
3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 06-01، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته،المؤرخ في2006/02/20، **الجريدة الرسمية**، العدد14، الصادر بتاريخ: 2006/03/80.

## 5/ مقالات الكترونية:

1) قضية الخليفة أو"فضيحة القرن" أمام القضاء الجزائري من جديد، **موقع bbcعربي**، 2افريل2013.
**https://www.bbc.com/arabic/business/2013/04/130402_khalifa_scandal_algeria**
2) آيت حمادوش لويزة، الحراك الشعبي في الجزائر: بين الانتقال المفروض والانتقال التعاقدي، **مركز الجزيرة للدراسات**، نشرت في:2019/03/19.
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/03/190319080407233.html

3) بلخير دليلة، الجزائر: عمليات فساد ب2.3مليار دولار، **موقع العربي الجديد**، 13 /2020/06، الموقع:https://www.alaraby.co.uk

4) بورنان يونس، محمد مدين.. جنرال الجزائر" الغامض" المتهم ب"التأمر على الدولة والجيش". **موقع العين الإخبارية**،2019/05/23. الموقع: https://al-ain.com/article/mohamed-madyen-genral-drs-profile

5) بورنان يونس، من هو عثمان طرطاق رئيس المخابرات الجزائرية المقال؟،**موقع العين الإخبارية**،2019/04/05، الموقع:https://al-ain.com/article/bachir-tartag-drs-algeria-resignation

6) الجهود الدولية لمكافحة الفساد- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد نموذجا- ، تاريخ النشر: 2019/06/30. *atmmedda@yahoo.fr

7) ختال نورالدين، إمبراطورية الخليفة... البداية والنهاية، **موقع الحوار**، 15ماي 2015. موقع: https ://www.elhiwardz.com/national/12197/

8) خطاب الفريق قايد صالح، 2019/08/26. موقع: https://www.youtube.com/watch?v=hHqvt2OLZ7E

9) زهار حسان، سجن الرؤوس الكبيرة في الجزائر.. عدالة أم تصفية حسابات؟، **موقع عربي21**، 2019/06/12. موقع:https://arabi21.com/story/1193995

10) طارق إبراهيم نوال، المظاهر القانونية للفساد وإستراتيجية مكافحته في تعزيز قيم النزاهة. **مجلة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد**، مجلد: 2019. العدد-1. 2019/06/12. موقع: https://www.qscience.com/content/journals/10.5339/rolacc.2019.4?crawler=true

11) عز الدين نور، أبرز الشخصيات الجزائرية المشتبه في تورطها بقضايا فساد في عهد بوتفليقة، **موقع TRTعربي**،2019/04/30، موقع:https://www.trtarabi.com/now/17878-

12) غانمي منية، سقوط" رجل الظل".. شقيق بوتفليقة قد يواجه حكما بالمؤبد، **موقع العربية.نت**،2019/05/05. الموقع:https://www.alarabiya.net/ar/north-africa/2019/05/05

13) قضايا فساد ونصب متورط فيها وزراء و مسؤولين كبار أمام القضاء الجزائري، **موقع فرانس24**، 2019/05/04. موقع :https://www.france24.com/ar/20150504

14) قوي بوحنية، الحراك السياسي في الجزائر : من إسقاط السلطة إلى هندسة الخروج الأمن، **مركز الجزيرة للدراسات**، نشرت في:2019/08/07. https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/08/190807065855190.html

15) لحياني عثمان، قضايا فساد جديدة لوزراء بوتفليقة وملاحقة30 وزيرا، **موقع العربي الجديد**، 2010/03/11. موقع:https://www.alaraby.co.uk/

16) مكامن الفساد في " إمبراطورية سونطراك" الجزائرية، **موقع العربي الجديد**، الجزائر:11ابريل2019.الموقع: https://www.alaraby.co.uk

**6/ المذكرات الجامعية:**

1) بالخامسة منيرة، **الاتفاقيات الدولية وتطبيقاتها في مجال قانون الفساد**، مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص قانون جنائي. ورقلة:2017/2016.

2) بن عبد الرحمن بن حسن بن عمر آل الشيخ خالد، **الفساد الإداري: أنماطه وأسبابه وسبل مكافحته" نحو بناء نموذج تنظيمي"**، أطروحة دكتورا الفلسفة في العلوم الأمنية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض:2007.

3) بن عودة حورية، **الفساد واليات مكافحته في إطار الاتفاقيات الدولية والقانون الجزائري**، أطروحة دكتورا في الحقوق. جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس:2015.

4) بودحوش راضية، بودحوش صونية، **الإطار المؤسساتي لمكافحة الفساد في الجزائر: خطوة نحو إرساء الحكم الراشد**، مذكرة ماستر في الحقوق. جامعة بجاية:2016-2017.

5) بوسعيود سارة، **دور إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا**. مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس. سطيف:2012-2013.

6) حاحة عبدالعالي، **الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر**، أطروحة دكتورا في الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة: 2012-2013.

7) حيمر فتيحة، **ظاهرة الفساد في الجزائر1989-2013**، أطروحة دكتورا في العلوم السياسية،جامعة الجزائر03، الجزائر:2014.

8) خنيش زينة،مجبر وسيلة، **الآليات الداخلية لمكافحة الفساد في الجزائر**، مذكرة ماستر في الحقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية: 2014-2015.

9) سلامة عبد الرحمان يوسف، **التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون أول/2010**، أطروحة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين:2016.

10) صاحبي سهام، **الآثار الاقتصادية للفساد المالي على الدول العربية- دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي:2016-2017.

11) قاجي حنان، **دور المنظمات الدولية في مكافحة الفساد**، مذكرة ماستر في الحقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة- بجاية: 2016/2015.

12) قصاص عبد الحميد، **جرائم الفساد في النظام القانوني الجزائري**، مذكرة ماجستير في الحقوق، جامعة الجزائر: 2013-2014.

13) قوري طانية، حمانة سعاد، **الفساد المالي واليات مكافحته**، مذكرة الماستر في الحقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة- بجاية:2013-2014.

14) مجبور فازية، **إصلاح الدولة ومكافحة الفساد في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية. جامعة مولود معمري- تيزي وزو:2015.

## الفهرس:

مقدمة: .....1
أهمية الموضوع: .....1
أهداف الدراسة: .....2
مبررات اختيار الموضوع: .....2
الدراسات السابقة: .....2
إشكالية البحث: .....3
الإطار المنهجي: .....5
تقسيم الدراسة: .....5
صعوبات الدراسة: .....5

### الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للفساد وآليات مكافحته

المبحث الأول: مفهوم الفساد. .....8
المطلب الأول: المفهوم اللغوي .....8
المطلب الثاني: المعنى الاصطلاحي. .....9
المبحث الثاني: أنواع الفساد. .....11
المطلب الأول: الفساد السياسي .....11
المطلب الثاني: الفساد الإداري. .....13
المطلب الثالث: الفساد الاقتصادي. .....14
المطلب الرابع: الفساد الاجتماعي. .....16
المبحث الثالث: آليات مكافحة الفساد. .....17
المطلب الأول: المحاسبة .....17
المطلب الثاني: المساءلة .....17
المطلب الثالث: الشفافية .....19
المطلب الرابع: النزاهة .....19
خلاصة: .....24

### الفصل الثاني: واقع مكافحة الفساد قبل الحراك الشعبي

المبحث الأول: جهود الجزائر لمكافحة الفساد: .....27
المطلب الأول: الإجراءات التشريعية. .....27
المطلب الثاني: الإجراءات الإصلاحية. .....29

المبحث الثاني: مؤشرات مدركات الفساد في الجزائر.....31
المبحث الثالث: أهم قضايا الفساد التي أثيرت في الجزائر.....34
المطلب الأول: قضية الخليفة سنة 2003.....34
المطلب الثاني: قضية سونطراك1 سنة2010.....36
المطلب الثالث: قضية الصفقات في قطاع الأشغال العمومية سنة2010. .....37

## الفصل الثالث: جهود مكافحة الفساد في ظل الحراك الشعبي 2019

المبحث الأول: الحراك الشعبي في الجزائري22 فبراير2019 .....40
المطلب الأول: تعريف الحراك الشعبي.....40
المطلب الثاني: أسباب الحراك الشعبي 22 فبراير2019.....41
المطلب الثالث: أهم المطالب الشعبية المرفوعة.....42
المطلب الرابع: دور الحراك الشعبي في إثارة قضايا الفساد. .....43
المبحث الثاني: قضايا الفساد التي كشف عنها خلال الحراك الشعبي. .....45
المطلب الأول: المتابعات بحق كبار المسؤولين السامين والوزراء: .....45
المطلب الثاني: المتابعات بحق رجال الأعمال. .....47
المبحث الثالث: تقييم حملة محاربة الفساد خلال سنة 2019 . .....49
خلاصة: .....50
خاتمة: .....61
قائمة المراجع:.....63
1/ المصادر:.....63
2/ الكتب: .....64
4/ النصوص القانونية والتنظيمية: .....65
5/ مقالات الكترونية:.....65
6/ المذكرات الجامعية:.....66